



PROVISIONAL  
A/38/PV.70  
1 December 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ايوكا  
          : السيد الشيخ  
          ( نائب الرئيس )  
( بنما )  
( السودان )

سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [ ٢٢ ] ( تابع )

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى  
( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية  
( ج ) تقرير الأمين العام  
( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة  
( هـ ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64381/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ٠٠البند ٣٢ من جدول الأعمال ( تابع )سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/38/22 و Add.1 ) ؛
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية ( A/38/36 ) ؛
- ( ج ) تقرير الأمين العام ( A/38/455 ) ؛
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ( A/38/550 ) ؛
- ( هـ ) مشاريع قرارات ( A/38/L.20 الى A/38/L.28 ، A/38/L.30 ، A/38/L.31 ) .

السيد التريكى ( الجماهيرية العربية الليبية ) : لقد ظهرت مشكلة

الفصل العنصرى بوضوح مع وصول الحزب الوطنى للسلطة فى جنوب افريقيا عام ١٩٤٨ م والذى بدأ منذ ذلك التاريخ يعمل لتكريس سيطرة المستوطنين البيض على البلاد حيث سسنت القوانين الجائرة التى تكرس الفصل العنصرى وتحرم المواطن الافريقى الاسود من أبسط حقوقه الأساسية . ولقد أدركت الأمم المتحدة فى وقت مبكر شروء سياسة الفصل العنصرى حيث ادرجت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وحظيت بمناقشات ستفيضه منذ سنة ١٩٥٢ م .

ورغم مناقشة المسألة على مدى الثلاثين سنة الماضية ومئات القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأنها الا أن المشكلة ما زالت قائمة ، بل ان سياسة الفصل العنصرى تزداد رسوخا كل يوم فى ظل القهر والاضطهاد الذى يتعرض له السكان السود فى جنوب افريقيا . ان المطامرات التى يقوم بها نظام جنوب افريقيا فى ظل سياسة الفصل العنصرى تمثل مأساة حقيقية تتعرض لها الشعوب الافريقية وخاصة فى جنوب افريقيا وناميبيا ، حيث

يقوم نظام الفصل العنصرى بتحدى ارادة المجتمع الدولي وانتهاك حقوق الانسان يوميا ويتعرض المواطنون السود في جنوب افريقيا ، وهم يمثلون أكثر من ٧٥ في المائة من عدد السكان ، لأبشع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال ويزج بهم في السجون ويتعرضون للتعذيب والافتعال لمجرد مطالبتهم بحقوقهم في العدل والمساواة وتقرير المصير . وان مشكلات المناضلين التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا يقعون في سجون الفصل العنصرى ومنهم من تجاوز العشرين سنة في تلك السجون .

وفي الوقت الذي تسيطر فيه الأتية البيضاء على كافة مرافق الدولة وكافة قطاعات الانتاج ، فان المواطنين السود ليس أمامهم خيار سوى العمل كاجراء لدى الشركات وفي الأراضي والمصانع التي يمتلكها البيض . وهكذا يتم استغلالهم كأيد عالة رخيصة وينكسر عليهم حقهم في التمتع بثروات بلادهم ويعيشون غربا فوق أرضهم . وفي هذا الصدد ، تشير التقارير الموثوقة الى أن أجور العامل الاسود في جنوب افريقيا لا يتجاوز ١٦ في المائة من أجور العامل الأبيض ، كما أن الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في جنوب افريقيا تعتمد على الفصل العنصرى في ممارسة أبشع صور الاستغلال والتعسف ضد العمال السود ، وهي لا تتوانى في الاستغناء عن خدماتهم وطردهم الى " البانتوستانات " المزعومة التي ينحدرون منها اذا طالبوا بتحسين أوضاعهم .

ان النظام العنصرى لم يكتف بالممارسات البشعة التي مارسها خلال السنوات الماضية ، بل لجأ الى أساليب جديدة لتكريس سياسة الفصل العنصرى وتجاهل حقوق الأتية السوداء ، وأن ما يسمى بالمقترحات الدستورية التي أقرها النظام العنصرى مؤخرا ليست سوى مناورة أخرى لا طالة عمر سياسة الفصل العنصرى ، وهي في ظاهرها اصلاحات ولكنها في الحقيقة ليست سوى محاولة لا يجاد دعائم جديدة لتثبيت النظام العنصرى المهتز بفعل ضربات حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ، ان هذه المقترحات المزعومة تهدف الى انشاء مجلسين نيابيين للسكان الذين هم من أصل آسيوى والطنونين ، وكلا المجلسين لن يكون بإمكانهما مناقشة أى مسألة دون الموافقة المسبقة من قبل النظام العنصرى ، وبالتالي فهما مجلسان شكليان فقط والهدف من انشائهما هو :

أولا - خداع الرأى العام العالمى عن طريق الايحاء بأن هناك اصلاحات فسي جنوب افريقيا ، والكل يعرف أن سياسة الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحها ، وانما يجب ازالتها نهائيا .

ثانيا - تعزيز القدرة العسكرية لجنوب افريقيا بواسطة تجنيد الاسيويين والطنونين .

ثالثا - عزل الأتية السوداء عن الاسيويين والطنونين .

ولقد قال المجتمع الدولي كلمته في هذه المناورة الجديدة عندما اعتمدت الجمعية العامة يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر الجاري القرار ٣٨ / ١١ .

ان نظام الفصل العنصرى لم يكتف بالممارسات اللاانسانية التي يقوم بها فسي جنوب افريقيا وناميبيا بل تعداها لينشر الدمار والتخريب والارهاب وعدم الاستقرار فسي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، فهو يقوم بهجومات عسكرية متكررة وشبه يومية على دول مواجهة ، ويقوم بتقتيل المواطنين المدنيين الأبرياء بحجة ملاحقة أعضاء حركات التحرير . كما أنه يحتل بصورة مستمرة جزءاً من أراضي انغولا ويرسل عملاءه للقيام بأعمال التخريب لتفويض البنية الأساسية وعرقلة التنمية في الدول المجاورة ، وخاصة موزامبيق .

وبالرغم من هذه السياسة البشعة ، والأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ورغم كافة قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى عدم التعامل أو التعاون معه ، فان عددا كبيرا من الدول وطلبا رأسها الولايات المتحدة ما زالت تحتفظ بعلاقات تعاون وثيقة مع النظام المذكور وتقدم له المساعدات في مختلف المجالات ، بل ان هذه الدول عززت علاقاتها معه خلال السنوات الأخيرة وشجعت شركاتها على الاستثمار في الجنوب الافريقي ، حيث زاد عدد الشركات التي لديها استثمارات في جنوب افريقيا من ١٨٨٨ شركة سنة ١٩٧٨ الى ٣٠٥٥ سنة ١٩٨١ ، كما أن الاستثمارات المعروفة للولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة في جنوب افريقيا وصلت في سنة ١٩٧٩ م الى ١١ بليون دولار ، ولا شك أن هذا الرقم قد تضاعف في الوقت الحالي . وقد كانت الولايات المتحدة في ظل الادارة الحالية أكثر الدول تحمسا لتعزيز العلاقات مع نظام الفصل العنصرى ، حيث تقوم بالدفاع عنه في الأمم المتحدة ، وتقوم بخرق الحظر الالزامى على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة وتسمح لجنوب افريقيا بزيادة عدد أفراد المكتسب العسكري التابع لها في الولايات المتحدة ، وزيادة عدد قسلياتها في الولايات المتحدة واستمرار التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، وتدريبها قوات خفر السواحل التابعة لجنوب

افريقيا ، وتشجيعها لجنوب افريقيا على المطالبة في المفاوضات الخاصة باستقلال ناميبيا ، ورفع العقوبات التجارية المفروضة على الهيئات العسكرية والموليسية في جنوب افريقيا .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ستمر في تسكه بسياسة الفصل العنصرى في تحد صاخ لقرارات المجتمع الدولي ، بفعل الدعم والساندة اللتين يلقاهما من قبل بعض الدول الغربية التي ترى فيه راعيا لصالحها في الجنوب الافريقي . كما أنه يجد الدعم من نظام عنصرى آخر هو الكيان الصهيونى في فلسطين المحتلة ولا غرابة في ذلك فالطبيعة الواحدة للنظامين هي الحافز على الدعم المتبادل والتعاون المتزايد بينهما ، فكلا النظامين يقومان على عقيدة رفضتها الأمم المتحدة ، فنظام جنوب افريقيا يقوم على أساس سياسة الفصل العنصرى التي أدانتها الأمم المتحدة عشرات المرات واعتبرتها جريمة ضد الجنس البشرى ، والكيان الصهيونى يقوم على الصهيونية التي اعتبرتها الأمم المتحدة شكلا من أشكال العنصرية في قرارها رقم ٣٣٧٩ ( د - ٣٠ ) بتاريخ ١٠ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٥ . والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ينكر على الأغلبية السوداء حقوقها الأساسية كما ينكر على الشعب الناميبى حقه في تقرير المصير ، والنظام العنصرى الصهيونى ينكر على الشعب الفلسطينى حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . والنظام العنصرى في جنوب افريقيا يحتل ناميبيا وجزء من أراضي أنغولا ، والكيان الصهيونى العنصرى يحتل فلسطين وأجزاء من أراضي عدد من الدول العربية الأخرى من سوريا ولبنان . والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ربط انسحابه من ناميبيا بانسحاب القوات الكويتية من أنغولا ، وهي قوات موجودة بصورة شرعية ووجودها لا يخص سوى حكومتى كوبا وأنغولا وحدهما ، كما أن الكيان العنصرى الصهيونى ربط انسحابه من لبنان بانسحاب القوات العربية الموجودة بصورة شرعية ووجودها لا يهم سوى لبنان والأطراف العربية المعنية . وكما تستخدم جنوب افريقيا عصاة سافسبى لضرب وحدة أنغولا ، استعمل الكيان الصهيونى عصيات سعد حداد لتقسيم لبنان . كما أن كلا النظامين يقومان باعتداءات متكررة على الدول المجاورة بحجة ملاحقة أعضاء حركات التحرير الذين يسونهم باطلا بالارهابيين .

( السيد التريكي ، الجاهيري  
العربية الليبية )

ان التعاون بين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا والكيان الصهيونى قد أخذ بعدا جديدا خلال السنوات الأخيرة حيث أصبح تحالفا فعليا فى مختلف المجالات ، وكما قالت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فى تقريرها الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة :

" ان التحالف الفعلى بين جنوب افريقيا واسرائيل ، كما أوضحت اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٧٦ ، جزء من جهد يبذله نظام الفصل العنصرى لبناء تحالفه للأنظمة غير المتمتعة بالشعبية التى تتحدى الرأى العام العالمى ، كخط دفاع ثان للفصل العنصرى . وفى سياق هذا التحالف النامى فان اكتساب جنوب افريقيا للقدرة النووية يشكل تهديدا خطيرا للغاية (A/38/22/Add.1 الفقرة ٣٦) .

ولقد أوردت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتفصيل التطورات الأخيرة في العلاقات بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين في تقريرها الأخير ومن بين ما ورد في التقرير ما يلي :

" ان جنوب افريقيا وتايوان تدخلان في عداد المستوردين الرئيسيين للأسلحة الاسرائيلية ، فبالإضافة الى الزوارق الهجومية السريعة الثلاثة من طراز (MOD) المستخدمة في بحرية جنوب افريقيا والتي تم استيرادها من اسرائيل في عام ١٩٧٨ يجرى الآن بناء أربعة زوارق أخرى في جنوب افريقيا ، ومن المتوقع بناء عشرة زوارق اضافية هناك . وهذه الزوارق مسلحة بقذائف من طراز سكوربيون ، فضلا عن مدفعين من عيار ٧٦ مم ، وعدد من الرشاشات وهي مزودة بأجهزة للسيطرة الكاملة على النيران الكترونيا " . (A/38/22/Add.1 ص ٥ و ٦) .

" . . . ان التعاون الاسرائيلي مع جنوب افريقيا لا يقتصر على المبيعات العسكرية بل يشمل أيضا مبادلة التكنولوجيا والخبرة الفنية العلمية الاسرائيلية للمواد الخام في جنوب افريقيا بما في ذلك الفحم والصلب واليورانيوم . وان شركة ( تاديران TADIRAN ) الاسرائيلية وشركة (كونسوليتيد باور CONSOLIDATED POWER ) بجنوب افريقيا تشكلان اتحادا الكترونيا ضخما يتخصص في الالكترونيات والحاسبات الالكترونية العسكرية " (المرجع نفسه ، ص ٦) .

ويضيف التقرير ان " وزيرى مالية الكيان الصهيوني و جنوب افريقيا وقعا " في ٣ آذار / مارس ١٩٨٣ م اتفاقا يستهدف تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين البلدين . ووفقا لما ذكره وزير مالية جنوب افريقيا ، فان الاتفاق يشمل المشاريع السابقة فضلا عن المشاريع التي سيضطلع بها في المستقبل . وهو ينص على ترتيبات لزيادة حرية تدفق العملة بين البلدين وفتح اعتمادات تجارية ، والتعاون في البحوث الزراعية والتكنولوجية . (المرجع نفسه ، ص ٨) .



اننا لا نستغرب أن يقوم الكيان الصهيوني بتقديم كافة المساعدات لنظام جنوب افريقيا العنصرى وتوثيق العلاقات بينهما ، لأن النظام الصهيوني هو الآخر قائم على العنصرية والتعصب الديني ويكفي في هذا المجال الاشارة الى أن الكيان الصهيوني هو الوحيد في العالم الذى لا يمنح الجنسية الاسرائيلية لغير اليهود . ان التحالف بين النظامين العنصريين قائم في مختلف المجالات وقد أدين في المحافل الدولية المختلفة وآخرها " المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل " .

ان المساعدات التي يتلقاها النظام العنصرى في جنوب افريقيا من الدول الغربية والكيان الصهيوني والاستثمارات التي تتم مباشرة وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والمساعدة الفنية التي تقدم لهذا النظام ، قد مكنته من الحصول على التقنية اللازمة لتطوير صناعاته العسكرية ، حيث أصبح مكثفيا ذاتيا في كثير من المعدات العسكرية ، وتمكن بالتالي من تعزيز قدرته العسكرية والاستمرار في احتلاله لناميبيا وانتهاك سيادة الدول الافريقية المجاورة .

ان دعم الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى للنظام العنصرى لم يقتصر على المساعدات والتعاون الثنائي بل تعداه ليشمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ففي مجلس الأمن استعملت الدول الغربية بصورة مستمرة حق النقض للدفاع عن هذا النظام وشل حركة المجلس في اتخاذ أى اجراء رادع ضده .

ومما يدعو الى الأسف والاستنكار قيام صندوق النقد الدولي يوم ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بمنح قرض للنظام العنصرى قيمته ١.٧ بليون دولار وهو مبلغ يعادل النفقات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا ، وقد تأكد فيما بعد أن النظام العنصرى لم يكن في حاجة للقرض ، الذى تمت الموافقة عليه في تحد واضح للأمم

المتحدة وعدم احترام لقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢ بتاريخ ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ م . وما كان لهذه الصفة ان تتم ، لولا موقف الادارة الامريكية التي عمدت كعادتها الى الدفاع عن النظام العنصرى وتمكنت بفعل القدرة التصويتية التي تتمتع بها مع حلفائها الغربيين في الصندوق من الحصول على موافقة الصندوق على القرض رغم كافة المساعي الدولية التي بذلت للحيلولة دون ذلك ومن الغريب أن الادارة الأمريكية التي ادعت في مساندتها للقرض بأنها لا تريد اضافة الصبغة السياسية على الصندوق ، ونفس الدولة كانت تستغله باستمرار ولأغراض سياسية ضد العديد من دول العالم الثالث .

ان سياسة الفصل العنصرى تمثل جريمة ضد الجنس البشرى وكرامة الانسان ولا بد أن تتكاتف جهود المجتمع الدولي بأسره للقضاء عليها ، وان المحنة التي يجتازها شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا في ظل سياسة الفصل العنصرى المقتنسة ، تتطلب من المجتمع الدولي أكثر من عبارات التعاطف والتأييد المعنوى . انها تفرض تقديم الدعم اللامحدود للكفاح المسلح الذى يخوضه الشعبان من أجل رفع الظلم والاضطهاد والتمتع بالحرية والكرامة داخل مجتمع يسوده العدل والمساواة بين الجميع دون اعتبار للعرق أو اللون أو العقيدة ، كما أن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا حتى تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى ويتحقق حكم الأغلبية ويحصل شعب ناميبيا على استقلاله .

وأخيرا أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها الأخ الوزير يوسف ميتاما سولي وزير الارشاد الوطنى في نيجيريا من أجل تعبئة الرأى العام العالمى ضد سياسة الفصل العنصرى . وأؤكد من جديد التزام الجماهيرية العربية الليبية ببرنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى الذى اعتمدته اللجنة في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ م . وما أن الجماهيرية العربية الليبية

ليست لديها ولن تكون لديها أية علاقة مع نظام الفصل العنصرى في أى مجال كان فاننا ندعو كافة الدول الى أن تحذو حذونا . وتردد ما ورد في برنامج العمل الذى أقرته اللجنة الخاصة وهو " لا أسلحة لجنوب افريقيا ، لا تعاون مع الفصل العنصرى في أى ميدان ولا أرباح من وراء الفصل العنصرى . لا حل وسط مع العنصرية .

التأييد التام لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا " . وفي الختام أكد من جديد التزامنا الكامل بكافة القرارات الخاصة بمقاطعة النظام العنصرى في كل المجالات كما أكد دعماً للا محدود ومساندتنا للكفاح البطولي الذى يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا للتخلص من سياسة الفصل العنصرى والاحتلال . واننا على ثقة من انتصارهما مهما طال الزمن لأن ارادة الشعوب لا تقهر . كما أكد أيضاً دعماً لدول المواجهة التي تتعرض باستمرار للاعتداءات المتكررة من قبل نظام بريتوريا العنصرى وخاصة موزامبيق وأنغولا .

السيد رزوقي ( الكويت ) : اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر العميق للجنة مناهضة الفصل العنصرى لتقريرها القيم والقدم للجمعية العامة لدورتها الثامنة والثلاثين والوارد في الوثيقة A/38/22 . كما أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للجهود المضنية والمخلصة التي تبذلها لجنة مناهضة الفصل العنصرى لفضح الممارسات العنصرية في جنوب افريقيا ، ولا استمرارها في حملات رامية لتعبئة الرأى العام العالمى لدعم الكفاح من اجل عطية التحرير في الجنوب الافريقي .

ان الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، والطغيان والاستبداد الاستعماريين لا تزال جميعها وشكل لم يسبق له مثيل تقاوم قوى التغيير التي تسعى لمزيد من الحرية والعدالة والمساواة .

ان العالم لديه الدليل الواضح للنزعات العدوانية لنظام الفصل العنصرى ،  
والمعتمدة على القمع السياسي في الداخل والعدوان العسكرى في الخارج .  
ان الحالة في الجنوب الافريقي لتهدد بنشوب نزاع واسع في تلك المنطقة  
نتيجة للسياسات العنصرية والعمليات الارهابية التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى .  
ان كافة دول العالم تتحمل المسؤولية لممارسة اقصى ضغط دولي ممكن على نظام  
بريتوريا ، وكذلك دعم الكفاح المشروع لشعوب الجنوب الافريقي من أجل القضاء على  
الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، وتحقيق اقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا  
وناميبيا .

ان أهداف وسياسات نظام بريتوريا أصبحت واضحة أكثر ممّا مضى ، اذ انها  
تريد أن تخلق حولها أنظمة ضعيفة ، ومعتمدة في وجودها على استمرار تأييد نظام  
بريتوريا لها ، وذلك على غرار الأنظمة التي كانت سائدة خلال فترة الاستعمار البائد  
لافريقيا . ان الأهداف الرئيسية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، انما هي لتقوية  
واستمرار نظامها المشين القائم على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ومد نفوذها  
وهيمنتها على الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

اننا نلاحظ وبشكل سافر الأعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار في المجالات  
العسكرية ، والسياسية والاقتصادية ، والتي يقوم بها النظام العنصرى في بريتوريا ضد  
الدول المجاورة المستقلة ، وهي أنغولا ، وموزامبيق ، وزمبابوى وزامبيا ، وبوتسوانا ،  
وليسوتو ، وسوازيلند وسيشل . ان نظام بريتوريا يستخدم المرتزقة والجماعات المناهضة  
لتلك الدول المستقلة وذات السيادة ، وذلك بتمويلها وتسليحها واستعمالها كأداة  
للنظام العنصرى لتحقيق مآربه العنصرية لاثارة القلاقل والمشاكل في الجنوب الافريقي .  
ان تلك الممارسات لتمثل اهانة للمجتمع الدولي ، وتحديا سافرا لميثاق الأمم المتحدة ،  
وتهديدا خطيرا للسلم ليس في منطقة افريقيا فقط ، بل للسلم والأمن الدوليين . ان  
حكام جنوب افريقيا يتبعون كل اسلوب ممكن لتقوية النظام العنصرى في الداخل .

ان حكام بريتوريا يقومون باتباع كل سياسة ممكنة وذلك لتقوية قبضة الأقلية البيضاء على أغلبية السكان الوطنيين ، وترسيخ نظام الفصل العنصرى . وبعد المعارضة الدولية الشديدة لتلك السياسات العنصرية خاصة سياسة انشاء البانتوستانات ، نرى بأن النظام العنصرى لجأ الآن الى اسلوب آخر ومناورة شريرة ، ألا وهو بما يسميه " بالمقترحات الدستورية " والتي وافق عليها الناخبون البيض في ٢ نوفمبر ١٩٨٣ . ان تلك المقترحات تهدف الى تفتيت وحدة شعب جنوب افريقيا المقهور ، وحرمانه من حق المواطنة وإثارة صراع داخلي . ان أهداف تلك المقترحات اجبار السكان الملونين ، والسكان من ذوى الأصل الآسيوى في الجنوب الافريقي لتجنيدهم الالزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى ، وذلك لتحقيق مزيد من القمع ضد الأغلبية السوداء في الداخل ، والعدوان على الدول الافريقية المستقلة في الخارج .

ولقد صرح رئيس وزراء النظام العنصرى في جنوب افريقيا بوتوا في مؤتمر صحفي عقب اقرار الناخبين البيض للمقترحات الدستورية : " بأن الأغلبية الحاسمة هي لصالح محاولة تحقيق الأمن ، والسلام ، والاستقرار والازدهار لجنوب افريقيا " .  
اننا لنتساءل أى أمن وسلام واستقرار وازدهار ذلك المبني على اساس عنصرى وتفضيل العنصر الأبيض على العنصرين الأسود والملون . ان تلك المقترحات ليست سوى ذر رماد في العيون . ان نظام الفصل العنصرى هو نظام عدواني وارهابي غير قابل للإصلاح . ولا يمكن أن يكون هناك أمن وسلام واستقرار وازدهار ما لم يتم ازالة ذلك النظام العنصرى ، واعطاء الأغلبية المحرومة حقوقها الشرعية لاقامة مجتمع ديمقراطي .  
ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد أشارت في تقريرها المقدم للجمعية العامة ( A/38/22 ) بما يلي :

" وأعرب القادة الافريقيون عن عميق القلق ازاء تعاون بعض البلدان الغربية مع نظام الفصل العنصرى ممكنة اياه من تنفيذ سياسات العنصرى وان وزعة الاستقرار والحرب الاقتصادية ضد دول خط المواجهة وليسوتو . ولقد

شجع التعاون المستمر لبعض الدول الغربية السياسي والاقتصادي والعسكري مع نظام جنوب افريقيا العنصرى تحديه للمجتمع الدولي وشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني والاجرامي في جنوب افريقيا وأمام حصول شعب ناميبيا على تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى " .  
( A/38/22 ، الفقرة ٢٩ )

كما ان التحالف غير المقدس بين جنوب افريقيا واسرائيل ، خاصة في الميدانين العسكرى والنووى ، قد شجع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا على انتهاج سياسات اجرامية ، وزيادة عدوانها ضد الدول الافريقية المجاورة ، مما اصبح يشكل تهديدا كبيرا للسلم والاستقرار في افريقيا والعالم ، وتحديا خطيرا لمبادئ وميثاق الامم المتحدة . ولقد اكد المؤتمر الدولي المعنى بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل الذى عقد في فيينا في الفترة من ١١ - ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ " بأن بما يسمى بسياسات التعاون " الاستراتيجية مع اسرائيل " و " الوصل البناء " مع نظام جنوب افريقيا العنصرى التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية ، تمثل دعما لتحالف اسرائيل وجنوب افريقيا ضد امانى الدول الافريقية في الاحتفاظ بقارتها خالية من الاسلحة النووية ، وفي اتمام عملية انها الاستعمار وفي المحافظة على السلم والامن الاقليميين " .  
ان بعض الدول الغربية واسرائيل والمتعاونة مع النظام العنصرى في الجنوب الافريقي لتصر على ضرورة اتباع ما تسميه الاسلوب المتحضر ، والقاضي بالتغسير السياسي السلمى في ذلك الجزء من العالم . كما ان تلك الدول تشير بان استعمال التهديد او القوة او اى اسلوب اخر لن يودى الى نتيجة في المستقبل .  
ان تلك السياسات وسياسة " الوصل البناء " التي تدعو اليها تلك الدول قد ساعدت بشكل كبير على تخفيف العزلة الدولية عن نظام بريتوريا . كما ان تلك السياسات قد دفعت بالنظام العنصرى الى اتباع سياسة قمع مكثفة ، وعدوان متصاعد ، وعناد مستمر ضد الحقوق المشروعة لاغلبية السكان الوطنيين في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان الكويت تدين تلك الممارسات اللاانسانية وغير الاخلاقية وغير القانونية التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان الكويت تطالب مجلس الامن باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية اللازمة لانهاء الظلم المستشرى في ذلك الجزء من العالم . اننا نرى ضرورة تحمل مجلس الامن للمسؤولية الملقاة على عاتقه ، وذلك بفرض جزاءات الزامية شاملة حسب الفصل السابع من الميثاق على نظام جنوب افريقيا العنصرى .

انه لشرف كبير للكويت بان تتراس فريق الخبراء من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط ، وذلك حسب قرار الجمعية العامة رقم ٣٧ / ٦٩ باء ، للقيام باعداد دراسة دقيقة وتقدير ، في اقرب وقت ممكن ، في جميع نواحي مسألة توريد النفط والمنتجات النفطية بوصفها اساسا للنظر في اتخاذ تدابير وطنية ودولية لضمان التقيد الفعال للحظر الذى فرضته البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، والسياسات التى اعلنتها فيما يتعلق بتوريد النفط والمنتجات النفطية الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد عقد فريق الخبراء اجتماعين في مقر سكرتارية الامم المتحدة في نيويورك للاعداد للتقرير المطلوب وذلك في الفترتين من ١٥ الى ٢٤ شباط/فبراير ومن ١٥-٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وشارك في الاجتماعات خبراء كل من : اندونيسيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، رومانيا ، فنزويلا ، الكويت ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، النرويج ونيجيريا . كما شارك ايضا مندوبون عن العراق والاتحاد السوفياتي.

- ولقد تم خلال الاجتماعين اعداد التقرير المطلوب ، وقد تضمن أهم النقاط التالية:
- سوق النفط الدولية والتطورات الحالية والمنتظرة وأثرهما على توريد النفط الى جنوب افريقيا .
- اعتماد جنوب افريقيا على واردات النفط -
- استعراض التدابير المتخذة في الدول المختلفة فيما يتعلق بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .
- كما انه تم اتخاذ التدابير القومية والدولية التي يمكن اتخاذها من أجل تنفيذ الحظر تنفيذا فعالا .
- الآثار المترتبة على الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي والجهود اللازمة لتخفيف محنتها .

وما تجدر الاشارة اليه بأنه من أهم التدابير الجديدة المقترحة لتقوية الحظر النفطي هو الاقتراح القاضي بانشاء مركز لمراقبة الناقلات التي تتعامل جنوب افريقيا اضافة الى سلسلة أخرى من التدابير والاجراءات الضرورية لجعل الحظر أكثر فعالية وشمولية .

ان الكويت لتأمل بأن نتائج التقرير ستكون خطوة عملية وايجابية الى الأمام لتحقيق مزيد من العزلة للنظام العنصرى البغيض في جنوب افريقيا لا جباره على التخلي عن تلك السياسات اللاانسانية في الجنوب الافريقي ولا يجب أن يخفى على بالنا بأن تلك العزلة ستعزز ، فيما لو تضافرت جهود كافة الدول المنتجة للنفط والتي لها مصالح اقتصادية وثيقة مع نظام بريتوريا .

وفي الختام أود أن أؤكد بان الحق والعدالة ستأخذ مجراها الطبيعي في الجنوب الافريقي سواء طال الزمان أم قصر . ان المطالب المشروعة والثابتة للاغلبية الوطنية في الجنوب الافريقي لا بد لها من الانتصار ولا بد للحق والعدل من أن يسود .

السيد فان دير ستويل ( هولندا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان

هولندا تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل اليونان الذي تكلم باسم الدول



العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وأعرب عن ادانتنا المشتركة لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . فذلك النظام البغيض الذى يفضي طابعا مؤسسيا على التفرقة العنصرية ينتهك المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والحريات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ويسمى الى ادامة سيطرة الأقلية الصغيرة ، وحرمان غالبية سكان جنوب افريقيا - في ذات الوقت - من الاشتراك في حكم بلادهم بسبب لون بشرتهم .

لقد أدانت حكومة بلادى مرارا وبقوة اتمام الفصل العنصرى .

وقد أصبحت اداة سياسة التمييز العنصرى سمة مميزة للمجتمع في هولندا . ولا تنطبق هذه السمة على عدد كبير من الأحزاب السياسية فحسب ، وانما تنطبق أيضا على النقابات ، والكنائس وعدد كبير آخر من المنظمات غير الحكومية . ولهذا فانى أود أن أشرح بمزيد من التفصيل وجهة نظر حكومتى بالنسبة للوضع والوسائل التي تستخدمها في الاسهام في القضاء على نظام الفصل العنصرى .

طوال ما يزيد على ثلاثة عقود ، تجاهلت جنوب افريقيا ندوات المجتمع الدولى المتكررة لها بموجب اتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على الفصل العنصرى . وازاء عناد جنوب افريقيا ، لم يكن أمام الأمم المتحدة من خيار ، في رأينا ، الا أن تمارس ضغطا متزايدا لحمل حكومة جنوب افريقيا ، على التخلي عن سياساتها العنصرية وفتح الطريق لاقامة مجتمع ديمقراطى حقيقى يتمتع فيه جميع سكان جنوب افريقيا بغض النظر عن عرقهم أو لونهم ، بحقوق متساوية ، ويصبح بوسعهم الاشتراك بحرية في تقرير مصيرهم في المستقبل . وهولندا على استعداد لان تشارك بكل الوسائل الممكنة في تحقيق ذلك الهدف .

ومن رأينا ان حكومة جنوب افريقيا لم تبدأ حتى الآن في القيام باصلاحات اساسية حقيقية أى بخطوات حقيقية تؤدى الى القضاء على الفصل العنصرى لا مجرد تغييرات سطحية تستهدف تفادى النقد الدولى مع بقاء جوهر النظام على حاله .

والاصلاحات الدستورية ، التي وافق عليها ثلثا الناخبين البيض في استفتاء أجرى في أوائل هذا الشهر لا تأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة لغالبية السكان السود .

فما زالت الغالبية السوداء مستبعدة من الاشتراك في العطفية الدستورية . ولذلك توضح حكومتى أنها لا يمكنها إلا أن ترفض الدستور الجديد لأنه أقل بكثير مما هو ضرورى لتحقيق التغييرات العميقة والاساسية التي ثرى أنها لازمة .

وتواصل حكومة جنوب افريقيا ، كجزء من مخططها الكبير للفصل العنصرى ، حرمان المواطنين السود من الحقوق السياسية والمدنية وتعزلهم ليعيشوا في البانتوستانات المنشأة على أساس عنصرى .

ولقد أدانت هولندا باستمرار اقامة جنوب افريقيا لتلك البانتوستانات . ويشهد على نجاح جنوب افريقيا في اعادة توطين السكان بالقوة أن ما يزيد على نصف السكان السود يعيشون في تلك المناطق الآن . ولقد رفض المجتمع الدولي بالاجماع ذلك المفهوم القائم على التنمية المنفصلة والذي يهدف بجعل السود في جنوب افريقيا أجنبى في بلدهم ورفض الاعتراف بتلك الكيانات التي أدخلت فيما يصفونه بالاستقلال .

وقد ألقى القبض في سسكاي وهو أحد ما يسمى بالأوطان المستقلة ، على عدد كبير من الناس بعد مقاطعة لعربات نقل الركاب وهناك تقارير وصلتنا تفيد حدوث تعذيب وتخويف على نطاق واسع . ولا يسمح للنقابات بالعمل وقد ألقى القبض على زعمائها كما ألقى القبض على رجال الكنائس ومنع الاتصال بهم . ونحن نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تبذل قصارى جهدها لمنع المزيد من الاذى والتخويف للسكان التعساء في هذه المنطقة .

وتتبع حكومة بلادى سياسة ذات شقين تجاه جنوب افريقيا : فهي تسعى من ناحية الى زيادة الضغط السياسي والاقتصادى على حكومة جنوب افريقيا ، وتسعى من ناحية أخرى الى ابقاء قنوات الاتصال التي يمكن عن طريقها اجراء اتصالات مفتوحة لكي يتسنى حفز قوى التغيير السلمى في ذلك البلد .

وتعطي هولندا ، على الصعيد الدولى ، الاولوية لجهود الأمم المتحدة الرامية لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالقضاء على الفصل العنصرى . وتبين سياسات جنوب افريقيا

العدوانية ضد الدول المجاورة لها كما يتضح من غزواتها لانغولا وغاراتها على موزامبيق وليسوتو ، تبين بجلاء أن الفصل العنصرى جزء من وضع يهدد السلم والأمن الدوليين .

وقد دفع القلق الشديد ازاى استخدام جنوب افريقيا المستمر للعنف مجلس الامن الى أن يحظر بموجب القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) ، بيع أو نقل الأسلحة الى جنوب افريقيا .

وغني عن البيان ان هولندا تنفذ بدقة ذلك القرار ، وترى حكومتى بالاضافة الى ذلك انه لا بد أن يبذل جهد جاد لتعزيز القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) . والآن وقد بدأت جنوب افريقيا تبذل جهودا ضخمة لاقامة صناعة الأسلحة الخاصة بها ، فمن المنطقي أن نكمل الحظر القائم على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا بحظر على استيراد الأسلحة منها .

ونود أن نعرب أيضا عن قلقنا ازاى السياسة النووية لحكومة جنوب افريقيا . ونحسن نطاق ذلك البلد بأن يلتزم التزاما لا لبس فيه بعدم الانتشار النووى وأن يقبل ادخال منشآت النووية في نطاق نظام الضمانات بكاملها . وتؤيد هولندا ، علاوة على ذلك ، الدعوة الى فرض حظر على توريد النفط والى وضع ترتيبات لتقييد الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ، على أساس قرار الزامى أيضا يتخذه مجلس الامن . ووفقا لهذه السياسة ، تبنت هولندا باستمرار قرارات الأمم المتحدة بشأن الاستثمارات في جنوب افريقيا وصوتت في صالح القرارات الرامية الى فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من أننا نفضل أن نتخذ الاجراءات داخل نطاق الأمم المتحدة ، فان حكومتى لا تستبعد امكانية اتخاذ مزيد من التدابير الانفرادية ضد جنوب افريقيا . فقد ألغت هولندا معاهدتها الثقافية مع جنوب افريقيا ، وطبق هذا العام ، نظام تأشيرات الدخول لزيارة هولندا على سكان جنوب افريقيا ، وهو ما يمكن السلطات ببيان جملة أمور من تقييد السماح بدخول الرياضيين من جنوب افريقيا للاشتراك في المباريات الرياضية في هولندا .

والخافة الى ذلك ، فان الحكومة الهولندية تحت بقوة شركات هولندا العاملة في جنوب افريقيا على أن تلتزم بدقة بالمبادئ التوجيهية لمدونة سلوك الاتحاد الأوروبي التي تطالب بالالغاء التام للحواجز العنصرية داخل الشركات وتحفيز الجهود الرامية الى سد الشغرات القائمة بين العاملين البيض وغير البيض . ولأن هذه المدونة أقيمت أنها أداة قيمة في جهود الدول العشر للاسهام في التحرر الاجتماعي والاقتصادى للسكان غير البيض في جنوب افريقيا ، فان هولندا سوف تسعى الى تعزيز فعاليتها أكثر من ذلك وتقوية مبادئها التوجيهية . وعلاوة على ذلك ، فان ، حكومتى ، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية ، تعتمز النظر في الطريقة التي يمكن بها التأشير على استثمارات الشركات الهولندية في جنوب افريقيا قدر الامكان .

وتكملة لسياستنا الرامية الى زيادة الضغط على جنوب افريقيا ، ستواصل هولندا جهودها للاسهام في احداث تغييرات سلمية في جنوب افريقيا عن طريق اجراء اتصالات مع أولئك الذين يسعون بنشاط الى القيام باصلاحات ذات مغزى ، ومن خلال تقديم المساعدة الى السجناء السياسيين وغيرهم من ضحايا الفصل العنصرى . وعلاوة على ذلك ، فان هولندا من البلدان المانحة الأساسية لصندوق الأمم المتحدة الاستثنائى لجنوب افريقيا وتقدم الدعم المالى للمنظمات الدولية كالصندوق الدولي للدفاع والمعوننة

ومجلس الكنائس العالمي وكذلك للمنظمات الهولندية غير الحكومية التي تنتهج أهدافاً مماثلة . وستستمر هولندا في تقديم الدعم الحكومي للأنشطة غير العنيفة التي تقوم بها المجموعات المناهضة للفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ولا توقف الامتار السلبية للفصل العنصرى عند حدود جنوب افريقيا ، فالتوتر الناتج عن التمييز العنصرى المؤسسى فيها قد انتشر على نحو لا يمكن تلافيه الى البلدان المجاورة التي أصبحت هدفاً للسلوك العدواني لجنوب افريقيا . وقد بات متعيناً على تلك الدول المستقلة حديثاً أن تتصدى للمشاكل الأمنية الاقليمية التي يثيرها نظام جنوب افريقيا العنصرى على حساب الطاقات اللازمة لمواجهة الأعمال العاجلة لتحقيق التنمية لاقتصاداتها الضعيفة .

وبالإضافة الى المساعدات الكبيرة التي تقدمها حكومة هولندا الى بلدان جنوب افريقيا عن طريق البرامج الثنائية والدولية ، فانها تسهم في مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الإفريقي الذى تنظمه تلك الدول من أجل زيادة اعتمادها على الذات عن طريق تنمية التعاون الاقتصادى الإقليمى .

ولكن مهما كانت الجهود التي نبذلها لتخفيف المشاكل الناجمة عن السياسة العنصرية لجنوب افريقيا ، فان القضاء التام على السبب الجذرى للنزاع في جنوب افريقيا هو وحده الذى سيسمح لشعوب تلك المنطقة أن تركز أنفسهم للمهمة العاجلة ، مهمة التنمية ، ولن تستطيع حكومة افريقيا أن تستمر في تجاهلها للاجراءات الضخمة التي تتخذ ضدها الا بالمخاطرة بمصالحها الخاصة ، ومن واجبنا أن نلفت انتباه جنوب افريقيا الى تلك الحقيقة البسيطة ، وأن نقوم ، من خلال جهودنا وضغوطنا المتضافرة ، باقناع قادتها بإزالة الحواجز العنصرية التي انشأوها . وأن يمدوا أيديهم تجاه مواطنيهم لكي يشيدوا بما مجتمعا يقوم على المساواة والكرامة والحرية للجميع .

السيد الشيخ ( السودان ) : أرجو أن تسمحوا لي أن أستهل بياني بالاعراب عن بالغ تقدير وفد السودان للجهود العظيمة التي بذلتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة سياسة الفصل العنصرى خلال العام المنصرم برئاسة السفير ميتما سولي ، وان أشيد بما حواه تقرير اللجنة المعروض أمامنا في الوثيقة A/38/22 ومرفقاتها . لقد جاء التقرير وافيا وحاويا لكل الجوانب المتعلقة بسياسات الفصل العنصرى والتمييز العنصرى التي يمارسها نظام بريتوريا العنصرى ومتضمنا لكافة أنشطة اللجنة في إطار ولايتها الخاصة بدعم الحملة الدولية للقضاء على سياسات الفصل العنصرى . ان سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ظلت على رأس اهتمامات الأمم المتحدة لأكثر من ثلاثين عاما ، أصبحت تمثل تحديا كبيرا لمصداقية هذه المنظمة وتعكس بوضوح عجز مجلس الأمن في معالجة واحدة من أكبر المخاطر التي تهدد الأمن والسلام الدوليين . ان نظام الفصل العنصرى الذى تنتهجه الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا وما يمثله من انتهاك صارخ لأساسيات حقوق الانسان باضطهاد واستغلال الغالبية العظمى من سكان البلاد الأصليين ، يجعل من الضرورى اتخاذ اجراء دولي حاسم بالقضاء على سياسة الفصل العنصرى ضمانا لتأكيد حقوق الاغلبية وتأكيد الاستياب السلم في المنطقة . ان استمرار الممارسات غير الشرعية لنظام بريتوريا العنصرى وتصعيد ها يفرض على الاسرة الدولية اتخاذ التدابير الكفيلة بحمل هذا النظام على ايجاد حل سلمي وفق قرارات الأمم المتحدة وعن طريق المفاوضات مع زعماء حركات التحرير الوطنى بغية القضاء على جميع مظاهر الفصل العنصرى والعنصرية واقامة دولة ديمقراطية لصالح شعب جنوب افريقيا بأسره . ان السبيل الوحيد لتحقيق هذا الحل السلمى هو حمل نظام بريتوريا على قبول مبدأ حق الانتخاب العام للراشدين من جميع الفئات العرقية واحدا ر عفو عام غير مشروط عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين والمحددة اقامتهم ، والمنفيين ، والمقاتلين المسلحين ، والفاة الحظر المفروض على جميع المنظمات والأحزاب السياسية حتى يتسنى للحركة الوطنية الدخول في المفاوضات .

يتابع السودان باهتمام وقلق شديدين تدهور الأوضاع وتوترها في جنوب افريقيا بسبب تصعيد النظام العنصرى لعمليات القمع التعسفي والتعذيب الوحشي ضد الغالبية العظمى من السكان الاصليين . فمازال النظام العنصرى يواصل حملاته الشرسة لملاحقة واعتقال وتعذيب وتصفية المناضلين الذين يرفضون سياسة الفصل العنصرى التي رفضها المجتمع الدولي بكامله . فلم يكتف النظام العنصرى هذا العام بسجن ونفي المناضليين بل عمد الى اسلوب الاغتيالات والاعدامات تحقيقا لغرض سياسته بقوة السلاح .

ففي حزيران / يونيه من هذا العام تجاهل نظام الفصل العنصرى جميع المناشدات الدولية بما فيها المناشدات الصادرة من هذه الجمعية ومجلس الأمن وقام باعدام تيلي موييراني وموسولولي ، وماركوس موتانغ ، هذا كما واصل تعذيب المناضلين الآخرين في المعتقلات والسجون مما أدى الى وفاة أعداد كبيرة منهم ؛ ولكن كل ذلك لن يزيد شعب جنوب افريقيا الا اصرارا على مواصلة النضال من أجل القضاء على هذه السياسة وحتى يتم قيام المجتمع الديمقراطي السليم . ان الظروف القاسية واللاانسانية التي يعيشها المعارضون لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تفرض على أعضاء هذه الجمعية تأييد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ببذل الجهود لاطلاق سراح كل السجناء وعلى رأسهم المناضل نيلسون مانديلا المعتقل منذ عام ١٩٦٤ ووقف كافة المحاكمات التعسفية التي تقوم بها سلطات بريتوريا .

ان التغييرات الدستورية المقترحة من النظام العنصرى والتي اعتمدها الأقلية العنصرية التي تدعّمه في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر هذا العام ، لم تلق الا الرفض القاطع منذ البداية من جانب الغالبية العظمى للسكان الأصليين ، مثلما لقيت الرفض المماثل من الاسرة الدولية . لقد وضع جليا أن النظام العنصرى رغم كل الادانات الدولية ، مازال مصمما على سن المزيد من التشريعات والقوانين التمييزية والعنصرية في محاولة لاطالة عمر النظام . اننا لا نرى فيما تقوم به جنوب افريقيا من ابتداعات ومناورات دستورية سوى مراوغة لتمكين الأقلية البيضاء من فرض تسلطها وقهرها ونهبها لخيرات الأرض وسلبها لحقوق الغالبية العظمى من السكان الأصليين . لقد آن الأوان لنظام بريتوريا العنصرى أن يعي أن الأوضاع في جنوب افريقيا لا تحتاج الى تغييرات دستورية هامشية لكنها تستوجب تغييرا يجتث ويقتلع النظام العنصرى ويخلق مجتمعا ديمقراطيا عادلا يكفل للأغلبية العظمى حقها المشروع في الحرية والسيادة وهو حق لا بد عائد في ظل النضال البطولي والمقاومة الوطنية التي تنتظم جنوب افريقيا .

لقد تابع السودان بقلق شديد التصعيد الخطير لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والارهاب التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد الدول الافريقية المستقلة . ان الزيادة الكبيرة في العمليات العسكرية التي ارتكبتها نظام الفصل العنصرى



مؤخرا ضد أنغولا وموزامبيق وليسوتو وغيرها فضلا عن استمرار احتلاله غير الشرعي لنايبيا واستخدامه للعديد من الأنشطة السرية التي تنطوي على استخدام المرتزقة والجماعات الهدامة واغتيال الأفراد واختطافهم وتدمير الجسور والطرق وخطوط أنابيب النفط في هذه الدول يشكل الدليل الواضح على الطبيعة العدوانية لنظام الفصل العنصرى . ان دول المواجهة الافريقية التي تتحمل بشجاعة وتضحية مسؤوليتها في تأييد ودعم الكفاح الوطني في جنوب افريقيا يجب أن تجد من الأسرة الدولية كل عون ومساعدة حتى تتمكن من حماية استقلالها ووحدة اراضيها واعادة بناء ما تهدم من منشآت اقتصادية من جراء تلك الغارات الوحشية التي يشنها نظام الفصل العنصرى .

شهد العام الماضي عدة نشاطات على صعيد العمل على القضاء على التمييز العنصرى ويأتي على رأسها المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والذي حدد بأن الفصل العنصرى بوصفه شكلا مؤسسيا للعنصرية يمثل سبب متعمدة وبغيضة لضمير الانسانية وكرامتها ، وتهديدا للسلام والأمن الدوليين . وخلص الاعلان النهائي للمؤتمر بأن الذين يسهمون في الحفاظ على نظام الفصل العنصرى متواطئون في ادامة هذه الجريمة . ان برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر يشكل أساسا صلبا وفعالا يمكن المجتمع الدولي من القيام بعمل متضافر ومتقدم نحو القضاء الكامل والتام على الفصل العنصرى . كما شهد العام أيضا المؤتمر الدولي للتضامن مع دول المواجهة للتحرير الوطني والسلم في الجنوب الافريقي والذي انعقد في البرتغال . اننا نشيد بتوصيات هذا المؤتمر ونستطيع القول بأنه نجح في لفت الأنظار الى الدور الشجاع والبطولي الذى تقوم به دول المواجهة في صمودها أمام اعتداءات نظام بريتوريا . اننا نعلق أيضا أهمية قصوى على ما تمخض عن المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل والذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي . ان مجرد انعقاد ذلك المؤتمر الدولي يؤكد الصلة العضوية بين هذين النظامين العنصريين . لقد أوضح المؤتمر بما لا يدع مجالا للشك تزايد التعاون المشترك والآثم في كافة المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية بين البلدين . ان تزامن ازدياد الهيمنة العنصرية واللاانسانية

ضد الوطنيين الأفارقة من قبل نظام بريتوريا العنصرى مع ممارسات نظام تل أبيب العنصرى يلقي المزيد من الضوء على طبيعة التحالف غير المقدس بين هذين النظامين الذين حظيا دون سواهما بادانة واستنكار الأسرة الدولية .  
نود هنا أن نهيب بالأسرة الدولية مواصلة الجهود لاتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بحمل هذين النظامين على العودة الى رشدهما واحترام القوانين والأعراف الدولية ، وميثاق هذه المنظمة ومبادئه والتي يأتي على رأسها احترام حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها .

السيد روبا ( جمهورية تنزانيا المتحدة ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) :

يبعد وأن المجتمع الدولي لم يحرز الا بعض التقدم بعد مرور ثلاثة عقود ونصف عقد على اقامة التنظيم المنهجي للعنصرية في شكل نظام متكامل من القوانين يسمى الفصل العنصرى . ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها هذه الجمعية لا يزال شعب جنوب افريقيا يعاني ويناضل . وهذا يؤكد حقيقة أن هذه الهيئة لم ترق تماما الى حجم التحدى الذى يمثله نظام الفصل العنصرى . وطوال تلك السنوات وبشكل كاد يكون يوميا ، كرر المجتمع الدولي ادانته لسياسة الفصل العنصرى . ومع التسليم بأن تلك الادانات لم تؤد الى القضاء على الفصل العنصرى الا أن مكاسب هامة قد تحققت منها لأن الحملة المستمرة لعزل جنوب افريقيا لم تكن فعالة فحسب بل أنها عززت النضال داخل جنوب افريقيا .  
ومن المؤسف أننا نشهد اليوم حملة مستمرة لعكس اتجاه الانتصارات التي حققها المجتمع الدولي حيث يشهد ذلك المجتمع يوميا تقريبا بواد جديدة لحملة واسعة النطاق لترسيخ نظام الفصل العنصرى ودعمه كما يجرى الآن تسليح جنوب افريقيا بأحدث الأسلحة تطورا والمنظومات المساعدة لها من خلال السياسة سيئة السمعة المسماة بـ " الوصل البناء " .

ولقد غنخت في شرايين اقتصاد الفصل العنصرى استثمارات زادت على ١ بليون دولار ، وتوثق الآن الروابط الدبلوماسية والعسكرية والسياسية بين بعض البلدان الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، ونظام الفصل العنصرى . كما تدعم جنوب افريقيا بكل الوسائل المتاحة في الميدان النووى . وبالتساق مع ذلك ، كانت التصويتات السلبية على مشاريع القرارات التي تدين جنوب افريقيا بمثابة طمانة مستمرة لذلك البلد بأن أصدقاءه لن يتخلوا عنه . والواقع ، أن مجرد اداة الفصل العنصرى أصبحت ، بالنسبة للبعض ، أمرا يتصف بصعوبة متزايدة . واختصار ، فان هذا الاتجاه أكثر مدعاة للانزعاج لأن هذه المشاركة الجديدة قد أكسبت الفصل العنصرى قوة جديدة تتضح نتيجتها الآن بجلاء سواء داخل جنوب افريقيا ، أو في الجنوب الافريقي ككل .

ففي داخل جنوب افريقيا انطلق الفصل العنصرى معربدا ، وتماذى فيما يرتكبه من أعمال القمع الجماعى والعنف المتمثلة في أعمال الاعتقال والتعذيب والقتل والاغتيال ، التي وصلت الى ابعاد لم يسبق لها مثيل . كما أن حملة اقامة البانتوستانات الرامية الى تجريد السكان السود في جنوب افريقيا من المواطنة في بلدهم ، يكملها تعميم الطابع العسكرى على مستوى لم يسبق له مثيل في الداخل ، وانتهاج سياسة عدوانية نشطة في الخارج .

وقد يحتاج المرء ، لكي يفهم المعنى الكامل لوحشية الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا ، الى أن ينظر الى سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار والاحتلال المنتهجة بشكلى متزايد عند الدول المستقلة المجاورة . فأنفولا ما زالت اليوم محتلة ، وما زال استقلال ناميبيا مرتبنا بشروط غير مقبولة على الاطلاق ، ولا علاقة لها بالاطار المتفق عليه لاستقلال ذلك الاقليم بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وبدلا من أن ترغم جنوب افريقيا على وقف عدوانها على جمهورية أنفولا الشعبية ، وانهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا ، تشجع على التثبيت بعنادها ، وترسيخ احتلالها ومواصلة عدوانها ، بما يتعارض وقرارات الأمم المتحدة . وبالمثل ، فان مواهبق وزجابهوى وزاجيا وليسوتو ووتسوانا تظل غحايا مستديمة لعطيات زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ، بما في ذلك التدخل العسكرى وهجمات المرتزقة والمنشقين ، وأعمال

التخريب ضد المنشآت المدنية والبنى الاقتصادية الأساسية ، وغير ذلك من أشكال الابتزاز والارهاب .

لقد استمعنا ، على مدى الشهور القليلة الماضية ، الى عبارات القلق ازاء ما يسمى "بالعنف عبر الحدود" . ونحن نشعر بمثل ذلك القدر من القلق ازاء العنف ، الا أن ما نجده غير مقبول هو أنه يبدو أن اولئك الذين يعرّبون عن كل ذلك "القلق" لا يرون أعمال العنف التي ترتكبها جنوب افريقيا . وبذا فان الافراط في التأكيد على أعمال العنف عبر الحدود ، يمثل تجاهلا لمنشأ ذلك العنف . فالعنف متأصل في الفصل العنصرى ، كما أن القسوة الغاشمة هي سبيله الى البقاء .

ومن هنا يتضح أن السبب الأساسي للعنف داخل جنوب افريقيا ، وحالة الافتقار الى الأمن التي تعم المنطقة هو نظام الفصل العنصرى ، وهو وحده الخطر الأعظم على السلم والأمن في المنطقة . وسواء تعلق الأمر باحتلال ناميبيا أو أجزاء من أراغبي أنغولا ، أو أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار في الدول المستقلة الأخرى المجاورة ، فان تلك جميعها محاولات ترمي الى الحفاظ على الفصل العنصرى وترسيخه .

لهذا فمن الأهمية بمكان الاعتراف بحقيقة أن العنف في الجنوب الافريقي ، لا يمكن تجنبه الا باستئصال الفصل العنصرى . ويتعين على اولئك الذين يدعون الحرص على اعادة السلم والعدالة الى المنطقة أن يضعوا ذلك في اعتبارهم . ولقد كانت الحال أثناء النضال ضد الاستعمار البرتغالي في افريقيا ، هي نفس الحال التي نشهدها اليوم ؛ فالاعراب عن السخط الأدبي على الفصل العنصرى شيء ، وممارسة سياسات تتعارض تماما مع القضاء على ذلك النظام شيء آخر . ان هذا النوع من التأييد يجعل أصدقاء الفصل العنصرى مذنبين بنفس القدر كجنوب افريقيا ذاتها ويجعلهم شركاء فيما ترتكبه من أعمال العنصرى في المنطقة .

ومع ذلك ، فهناك دول بذلت جهودا مشكورة لازالة التناقضات بين ما تعلنه مسن استنكار معنوى للفصل العنصرى ، وما تنتهجه من سياسات رسمية . ونود أن نعرب عن عرفاننا لتلك الحكومات .

ومن الواضح أن أحدث تطور للفصل العنصرى هو تلك المقترحات الدستورية المزعومة ، التي وصل الأمر ببعض الوفود الى الاشادة بها . ان الاجراء الذى يستهدف ترسيخ وتكريس العنصرية المؤسسية عن طريق انشاء ملاحق دستورية ، تستبعد ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا ، لا يمكن الاشادة به . ولقد اتضح أن حتى أولئك الملونين ومن هم من أصل آسيوى الذين خدعوا ، أو أرغوا على قبول ذلك الترتيب ، سيشاركون في مداولات خاصة بجدول أعمال محدود سلفا لما يسمى بشؤونهم الخاصة ، على أساس من العزل العنصرى . وبالتالي ، فبدلا من أن يكون ذلك تراجعا عن الفصل العنصرى ، فانه في واقع الأمر يعد أعلى شكل من أشكال العنصرية المقننة ، أى الفصل العنصرى في صميم الهيئة التشريعية ذاتها . ان تفاصيل الاجراءات المفترض أن يتم بمقتضاها هذا الترتيب الزائف تعد شاهدا على هدفه الأوحده ، وهو تفرقة صفوف الشعب المناغل في جنوب افريقيا ، وتحريض بعضه على البعض الآخر .

وبناء على ذلك ، فان وفدى يرفض رفضا باتا التأكيدات الخطيرة التي تدعى أن تلك المناورات الدستورية تشكل "خطوة في الاتجاه الصحيح" ، كما يرفض الادعاء القائل بأنه "ليس من حق الدول الأخرى أن تحدد كيفية اقامة مجتمع حر ومنصف في جنوب افريقيا" . ان حل مشكلة الفصل العنصرى لا يكمن في الدفاع عن استفتاء قاصر على اقلية عنصرية هدفها ترسيخ العنصرية .

ان العنصرية والتمييز العنصرى ، كما يتضح من التحيزات الفردية ، قائمان فسي معظم البلدان الممتلئة هنا . وادراكا لهذه الحقيقة اتخذت معظم الحكومات الخطوات الصحيحة ، من خلال الأطر السياسية والقانونية ، لتحقيق الانسجام العنصرى ، وأعلنت أيضا عدم مشروعية تلك التحيزات . ورغم أن ذلك لا يعد بأية حال كافيا للقضاء التام على مثل تلك التحيزات ، فانه يمكن الحكومات من الممايزة بين سياسة الحكومة والتحيزات الفردية . وعلى كل ، فليست تلك هي الحال في جنوب افريقيا . فالمسألة هناك ليست مسألة عنصرية أو تمييز عنصرى ، بل مسألة عنصرية رسمية مؤسسية ، ومسألة قيام اقلية بيضاء

شراسة باخضاع السود في جنوب افريقيا لأبشع أنواع القمع مستخدمة في ذلك جهازا حكوميا عنصريا وغير مشروع . وتشكل التعديلات الدستورية المزعومة ، التي يشاد بها باعتبارها " تغييرا بنّاء " ، أداة متقنة لهذا القمع . ولهذا السبب فاننا لم نتأثر بالمحاولات التي ترمي الى تصوير تلك المناورات المتصفة باللوم باعتبارها خطوة ايجابية صوب انشاء شكل ديمقراطي للحكم في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى .

والمثل ، فاننا لم نتأثر أيضا بأولئك الذين يأتون الى هذه المنصة ليذرفوا دموع التماسيح على معاناة الشعب الأسود في جنوب افريقيا ؛ لأن تلك الوفود تدرك تماما أنها سبولة بشكل أو باخر عن استمرار القمع والاستعباد لنفس الشعب الأسود ، الذى تدعى أنها مهتمة برفاهيته ، الى حد انها تحسب تلك الرفاهية بأرقام نقدية ، كما لو كانت حرية أولئك السود قابلة لأن تستبدل بالنقود .

ان دعم نضال التحرير في الجنوب الافريقي أو في أى مكان آخر ، لا ينبغي أن يصبح دالة لأية سياسة خارجية بعينها أو شيئاً خاضعاً لما تطيه تلك السياسة ، خاصة متى كانت سياسة دولة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، بل يجب - بالأحرى - ادراك أن عضوية هذه المنظمة تنشئ التزامات من بينها واجب العمل على تحقيق التحرر الوطني والاستقلال وتعزيز حقوق الانسان . ان الفلسفة الاساسية الواردة في المادة الأولى المجددة لاهداف الميثاق ، وفي المادتين ٥٥ و ٥٦ تؤكد ذلك الالتزام . ومن ثم ، فان الالتزام بالاحترام العالمي لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ومراعاتها ، يجب أن يمنع القيام بما من شأنه مؤازرة السياسات التي تقوض تلك الحقوق والحرية الأساسية . فكسبون الدولة عضوا بهذه المنظمة يعني اعادة تأكيد ايمانها بالحقوق الأساسية للانسان واحترامها لهدأ تقرير المصير كحق للشعوب . وتبعاً لذلك ، يعد دعم نضال التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا مطلباً يفرضه الميثاق .

وتبعاً لذلك ، سعينا الى افهام اولئك الذين ما زالوا يجدون أنه من المقبول أن يواصلوا تأييدهم لجنوب افريقيا في تعنتها ، ان ذلك التأييد ليس غير أخلاقي فحسب بل والأخطر من ذلك أنه يقوض ميثاق هذه المنظمة ، لأن الالتزام بالعنصرية والموافقة على العدوان شيئان لا يمكن أن يعتبرا الاً تقويضا للميثاق . وبالمثل فان الوصل مع جنوب افريقيا ، سواءً أسماه المرء وصلاً ببناءً أو أسماه بأى اسم آخر ، يقوض ميثاق الامم المتحدة . ولقد كنا نتمنى لو أن التصميم الذى تستجيب به بعض الدول لحالات أقل خطورة تجلى عند معالجة نظام الفصل العنصرى . لأنه ان كان هناك في الواقع مكان تدعو الحاجة الى اعادة ارساء المؤسسات الديمقراطية فيه ، فذلك المكان هو ، بكل تأكيد ، جنوب افريقيا . وان كان هناك - حقا - استخدام للقوة يمكن أن يوصف بأنه مبرر فان ذلك الاستخدام للقوة يجب أن يكون ضد جنوب افريقيا ، تحريراً للشعب الأسود من الفصل العنصرى والعبودية . لكن الواقع المائل هو أننا حتى عندما نسعى الى اتخاذ الحد الأدنى من التدابير كقرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، نجد أن اولئك

الذين يكفلون بقاء الفصل العنصرى واستمرار احتلال ناميبيا لا يترددون في استخدام سلطتهم في منع اتخاذ أى اجراء . وعندما نسعى الى اعلاء مبادئ الميثاق ، أو تنفيذ مقررات الجمعية العامة ، نجد مرة أخرى أن تلك الدول عينها ، ومنها الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهي دول تغبط أنفسها على كونها من الاعضاء المؤسسين - تتصدر الصفوف في احباط جهود الامم المتحدة . وفي ظروف مماثلة لتلك التي أتحدث عنها ، أظن الممثل الدائم لتنزانيا آنذاك السفير سالم أحمد سالم في مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٤ ، أثناء التكلم عن مسألة العلاقة بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا : " . . ان اولئك الذين يزعمون أنهم حماة ميثاقنا يجب أن يكونوا آخر من يتخذ أى اجراء من شأنه أن يقوض ذلك الميثاق فهل هذا بالشيء الكثير الذى يتوقع منهم ؟ ان اولئك الذين يأكلون على مائدة الفصل العنصرى ويفاخرون بذلك لابد وأن يعترفوا بأن سمعت سرورهم بما يأكلون انما هو ثمار عبودية الفصل العنصرى وبالتالي لا يمكن أن يتصلوا من اثم الفصل العنصرى ، لانهم يساعدون في تقديم المؤازرة لسياسات الفصل العنصرى وتفندونها " [ S/PV.1803 ، ص ٤٢ ] .

وقد كان هذا ولا يزال هو موقفنا .

ان مسألة الصراع العنصرى الأليمة في جنوب افريقيا ، والناجمة عن السياسات البشعة الشريرة للفصل العنصرى لابد أن ينظر اليها من كافة جوانبها وتشعباتها . فالفصل العنصرى يشكل عدوانا دائما على شعب جنوب افريقيا الاسود . وقد حكمت الجمعية العامة على الفصل العنصرى بأنه جريمة ضد الانسانية وأوضحت أنه يشكل تهديدا مستمرا للسلم والامن الدوليين . ويجب ألا نقبل أى تبرير لما هو واقع . فنظام الفصل العنصرى وما يرتكبه من أعمال الارهاب وزعزعة الاستقرار والعدوان هو العقبة الوحيدة أمام استتباب السلم والامن في الجنوب الافريقي . واتساقا مع هذا الموقف ما زالت حكومة بلادي تطالب بأن يكون العزل التام للفصل العنصرى في جنوب افريقيا عنصرا جوهريا من عناصر الحطة الرامية الى اجبار ذلك النظام على التخلي عن سياساته الشنعا . ومن هنا ، نكرر مطالبتنا بأن يتخذ مجلس الامن تدابير مناسبة ضد نظام الفصل العنصرى بموجب الفصل السابع من الميثاق .



لا أستطيع أن أختتم كلمتي دون الاشارة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ظل القيادة القديرة للحاج ميمتا سولي . ان يوضح التزامه الذى لا يكل بالنضال الذى لا يلين ضد الفصل العنصرى ، التزامه الشخصى المتأصل بالحرية والعدل والتزام بلاده ، نيجيريا ، التى منحتها الشرف الذى يستحقه ، بتعيينه وزيرا للارشاد القومى .

ونحن نشيد باللجنة لحملتها للتعبئة ضد الفصل العنصرى ، وبرنامجها المناوئة للفصل العنصرى ، بما فى ذلك حملات المقاطعة فى مجال الألعاب الرياضية ومجالات الثقافة ، والمطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين ، ومنع الاستثمارات ، وهذه كلها قد بدأت تحرز نجاحا . لذلك ، يثني وفد بلادى على كل من دعم تلك الحطة من الافراد وجماعات الدعم ، والاجهزة التشريعية ، والمنظمات والبلدان ونحشها على مواصلة دعمها .

وفى هذا السياق لا يمكن الا أن نشيد اشارة خاصة ببلدان الشمال لمساعدتها المستمرة فى النضال ضد الفصل العنصرى . وبالمثل ، فان الموقف الاخير الشجاع لحكومة استراليا فى تأييد الحطة الرامية الى وقف الروابط الرياضية مع جنوب افريقيا ، يستحق اعتراف المجتمع الدولى به وتأييده له . كما ان البلدان الاشتراكية التى وقفت معنا دائما فى النضال ضد نظام الفصل العنصرى الشرير ، تستحق اشارة خاصة ليس فقط من جانب افريقيا بل ومن جانب المجتمع الدولى بأسره .

ومطبيعة الحال ، كان يمكن أن تكون جهودنا بلا طائل ، لو لم تستكمل بنضال شعب جنوب افريقيا ذاته ، فى مواجهة النفي والسجن والتعذيب والقتل ، بالاضافة الى غير ذلك من أشكال القمع الوحشي الأخرى . ان تغاني ذلك الشعب الصلب فى الدفاع عن حريته يقوى التزامنا . وفى نفس الوقت نشيد بالعمل الذى قامت به حركات تحرير المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا .

ان هياج الذعر الذى انتاب النظام العنصرى نتيجة للانتصارات الاخيرة التى احرزت على الجبهتين الدبلوماسية والعسكرية يقوم شاهدا على فعالية ذلك النضال . ونحن ناشد المجتمع الدولى ان يقدم كل تأييد من أجل تمكين هذه الحركات من مواصلة نضالها على نحو فعال .

السيد بيريز غويريرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) ان منطقتة الجنوب الافريقي هي المبتلاه بأشد التوترات وأخطرها في هذا العالم المعذب نتيجة للسياسة العدوانية البغيضة التي ينتهجها نظام بريتوريا ، الذي يمتلك موارد هائلة يستغلها في اطالة أمد سيطرة الاقلية البيضاء على الغالبية الافريقية الكبيرة ، بما في ذلك من يصفونهم بالطونين . لقد شوهدت تفكير تلك الاقلية حفنة من السياسيين المنحرفين الذين يستخدمون جميع أنواع الاستراتيجيات لاخفاء ما هو - في حقيقة الامر - شكل من أشكال الرق ، الذي أبقوه حيا في العصر الحديث باسم الفصل العنصرى المسمى المرادف للوحشية .

ومما لا شك فيه ان هذه مشكلة لها ابعاد عالمية تشير مشاعر العالم بأسره، حتى وان كانت ضامراً البعض مثقلة بالتواطؤ والمعاملات القائمة على الغش التي تمكن الفصل العنصرى من تجاهل ادارة الأمم المتحدة والعقوبات المفروضة عليه .  
وتتضح هذه الحقيقة بما لا يحتمل التأويل من تقرير فريق الخبراء فيما يتعلق بتوريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . ومن المهم ان يصدق مجلس الأمن على اطارة المرجعي ويوسعه .

ان سيطرة نظام بريتوريا على اقليم ناميبيا على أساس الأمر الواقع، حيث يعاني السكان من آثار الفصل العنصرى ، تفوق بصورة غير قانونية اقامة دولة ناميبيا المستقلة وتعتبر مدعاة للقلق والاستكار .

وقد اتخذ الأمين العام موقفاً بالغ الحزم وبنياً بشأن كل هذه المسائل .  
بفضل التعاون البناء والمثمر من جانب لجنة مناهضة الفصل العنصرى ، وهو شئٍ تقدره - عقد مؤتمر امريكا اللاتينية الاقليمي لمناهضة الفصل العنصرى في عاصمتنا قبل بداية هذه الدورة للجمعية العامة . وقد اعلان كراكاس الذى اعتمد في ذلك الاجتماع الفصل العنصرى وأكد على :

" تضامن حكومات وشعوب امريكا اللاتينية مع حكومات وشعوب افريقيا نسي كفاحتها من اجل تحقيق التحرير التام لقارتها ، وكفاحتها من اجل السلم والحرية والعدل " .

وقد تكلم السيد خوسيه البرتو زامبرانو فيلاسكو وزير خارجية فنزويلا بالتفصيل بشأن هذه المشكلة في خطابه امام الجمعية حيث قال :

" انه لمن دواعي فخرنا ان أعلن هذا التضامن في كراكاس، واننا لفخورون بأنه اصبح مفيداً لقضية نشترك فيها ونتفهمها ، ولأن أسسه هي المنطق والحقيقة، ولا ننا لا نفهم كيف يمكن أن يكون استقرار مجتمع ما قائماً على أساس امتهان كرامة الانسان " . (A/38/PV.5 ، ص ٥٦ )

ان نيسلون مانديلا شخصية طالما ذكرت في هذه القاعة، لأن اسمه وصورته اصبحا رمزا للكفاح المستمر دون هوادة من جانب اشقائه في السلاح . ونود أن نعرب لهم عن تشجيعنا واعجابنا ، ونعرب لهم عن أطيب تمنياتنا لنجاح الكفاح الذي يخوضونه ، ذلك الكفاح الذي يتطلب منا لا مجرد التعاطف فحسب بل والدعم القوي الفردي والجماعي من جانبنا جميعا لدول خط المواجهة . ولا بد من زيادة الضغط على هذا النظام .

ان هذه المأساة التي تعاني منها جنوب افريقيا سوف تزداد ولا بد من وضع نهاية لها ، لأنها تتناقض مع كل المبادئ ونحن نتضامن مع الشعب الباسل لازانيا الذي عانى طويلا والذي يحاول تحقيق نظام عادل وغير تمييزي .

السيد شامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عرف د بلوماسي افريقي بارز الفصل العنصري تعريفا دقيقا بقوله انه مزيج من الرق البدائي والوحشية الحديثة للنازية . هذا النظام الوحش القائم على الابادة يحاول الان تغيير لون معطفه من خلال ما يسمى بالمقترحات الدستورية التي جرى التصويت عليها في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر من قبل الناخبين البيض وحدهم ، والهدف منها وفقا لما ذكره المتحدثون باسم بريتوريا ان تتيح اشتراكا سياسيا محدودا لاولئك الذين هم من اعراق مختلطة أو من اصل اسوي . ومع ذلك فان نطاق هذه المناورات الانتخابية يختلف تماما عن الهدف المعلن للعنصريين في جنوب افريقيا . فهي ، في واقع الأمر ، محاولة للقضاء على وحدة الشعب في جنوب افريقيا من خلال تدابير ترمي الى تكريس نظام الفصل العنصري وجعله أكثر قبولا لدى حلقا جنوب افريقيا الذين هم على استعداد كامل لتأييد ما يسمونه بالاصلاحات التحررية .

ومع ذلك تبقى المشكلة دون تغيير من كل جوانبها . فالغلبية السوداء التي تمثل ٧٢ في المائة من سكان البلد لا تزال خاضعة ومقهورة . والحقيقة انه في التعامل مع الفصل العنصري ليست هناك حلول أو ترتيبات يمكن الاخذ بها بحيث تسمح ببقائه . فعند معالجة مسألة الفصل العنصري لا بد من ان يكون هدفنا واحدا لا يتغير وهو استئصال

شأفته باعتباره ظاهرة لا تتسق ومسار الانسانية ومبادئ المساواة والسلام التي وضعتها الأمم المتحدة، بل ولا حتى مع مفهوم الديمقراطية .

ان طبيعة الفصل العنصرى، بل ووجوده ذاته، والمعاناة والظلم اللذين يترتبان عليه ليست أمورا من قبيل المصادفة ولا هي السبب في بقاءه . لقد قيل بحق ان السياسات العنصرية في جنوب افريقيا وخاصة تلك التي اعقبت فترة الحرب، قدمت خدمة لتطور الرأس مالية وأرست اساسا قويا تستند اليه السياسة الاقتصادية للبلد وتنظيم انتاجه . ان وجود الشركات الاقتصادية الغربية على نطاق واسع داخل جنوب افريقيا وفي ناميبيا يبدوا انه يعزز من هذا التحليل . ان هناك ظروفًا بالغة الصعوبة للاستغلال واستعباد العمال، والافتقار الى وجود أية قواعد وظيفية، واهدار آدمية العمال السود، بما يحقق الغائسة لصاحب العمل، وما يترتب على ذلك من تخفيض في كلفة الانتاج . هذه الظروف لا يمكن بل ولا ينتظر ان تتحسن . ان مثل هذه المزايا لصالح المستثمرين بالاضافة الى استعمار بريتوريا للعمل كرجل بوليس للامبريالية في جنوب افريقيا وفي جنوب المحيط الاطلسي قد حولت ذلك البلد الى حليف بالغ الاهمية للامبريالية، بل وجعلته أحد حصون وقلاع الامبريالية .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يعلن على نحو قاطع ان عددا من الدول الغربية والمؤسسات عبر الوطنية مسؤولة لا عن تقويض دعائم فعالية الحملة الدولية لمناهضة الفصل فحسب، بل وعن استمرار الفصل العنصرى وتأمين بقاءه في افريقيا، ويشجع هذا التأييد غير المحدود حدود بريتوريا على التماهى في وحشيتها ومواصلة تحديدها المتعجرف للنداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي ولقرارات الأمم المتحدة . هذا موقف يشابه الى حد كبير موقف رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذى أفصح بلا خجل عن ازدرائه لقرارات هذه المنظمة . ولقد رأينا ايضا كيف ان الادارة الامريكية، من خلال وفدها هنا خلال المناقشة الاخيرة بشأن استقلال ناميبيا، ايدت السلوك المتعجرف للمثلي الفصل العنصرى، الذين جاوا الى مجلس الأمن لكي يكرروا تحديدهم وازدرائهم لرغبات العالم والأمم المتحدة .

ان واشنطن ترى في بريتوريا حارسا يعتمد عليه لصالحها الاستراتيجية ومكانا آمنا تستثمر فيه رأس مالها . وهاذا هذه المزاي ، تبهت الحقيقة الماثلة في ان هذا البلد تحكه اقلية مجرمة تنكر على الاغلبية العظمى من السكان حقوقها الانسانية الاساسية وتستخدم أساليب وحشية للضغط السياسي . وفي هذه الحالة فمن الواضح انه ليست هناك حرية في التعبير وأن السجناء السياسيين يجرى تعذيبهم وقتلهم في السجون وأن هناك قطاعات كبيرة من السكان السود تنقل قسرا الى البانتوستانات .

وفي هذا السياق ، فانه في نظام الفصل العنصرى لا في غرينادا أو نيكاراغوا ينبغي للولايات المتحدة ان تقلق على الديمقراطية . وهنا يصبح من الطح دون شك النضال من اجل مجتمع ديمقراطي لا تفرض فيه حقوق مواطنيه على اساس لون بشرتهم التي لا تحدد بأى شكل قيمة الفرد وحيث تقرر ارادة الاغلبية في النهاية مستقبل تطورها .

ورغم هذه الحقائق الواضحة ، هناك الذين ليست لهم عيون يرون بها جرائم الفصل العنصرى وشروبه ، بل على العكس من ذلك فان نظام الفصل العنصرى يكافأ بالصدقة والتعاون ويصبح جديرا بالمشاركة البناءة من جانب الحكومة الامريكية . ان الامبريالية والعنصرية تتعانقان عناقا غير اخلاقي . ونتيجة لذلك ، فان العنصرية تحصل على مساعدات في كل المجالات بما في ذلك مجال الاسلحة النووية حيث وافق الكونغرس الامريكى مؤخرا على عقود بملايين الدولارات لتزويد عطية خدمة وتدريب واصلاحات للمنشآت النووية في جنوب افريقيا .

في القارة الافريقية هناك طرفا نقيض ؛ جنوب افريقيا وبقية افريقيا . وفي ضوء هذا الواقع ، يصبح من غير العسير ان نعرف الجانب الذى يمكن ان تقف بجواره الولايات المتحدة ، وليس من الصعب ان نتنبأ أن هذا الحل التوفيقى البناء سوف يجرى تدعيمه تدريجيا مع مرور الوقت ، لقد وقعت محاولات تبيع لنا الفكرة القايلة بأن صداقة بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا قد تقنع العنصريين بتغيير مسارهم وأن يتهجوا نهج المجتمع المتمدين ، وهذا بعيد تماما عن الواقع ، وسيكون من قبيل الوهم أن نعتقد ان هذه الدول التي اجتذبت استثماراتها الارباح والمزايا المحققة بفضل نظام الفصل العنصرى يمكن ان تحاول علاج هذا الداء .

ان المهاتما غاندى قال في احدى المناسبات :

" ان الذى يحدث في جنوب افريقيا يتضمن فقدان الكرامة ليس فقط بالنسبة الى ضحايا الفصل العنصرى ولكن ، ايضا لأولئك الذين يكرسون الفصل العنصرى والذين يقومون بتشجيعه بشكل مباشر أو غير مباشر " .

ان كلا منا يمكن ان يستخلص العبرة التي تستفاد من هذه الكلمات الحكيمة . وفي النهاية فان حكم التاريخ قاطع ولكن يجب ان نتذكر انه من مفارقات عصرنا ان بعض الأمم التي تقف في مقدمة النمو التكنولوجي والتي تعلن انها تدافع عن قضية حقوق الانسان والحرية والعدالة والمساواة في اجزاء اخرى من العالم ، تحتفظ بروابط صداقة وتعاون وثيقين مع حكومة جنوب افريقيا . ان التعاون مع العنصريين في بريتوريا ليس مسألة سياسة ولكنهم مسألة اخلاق . ان اية مساعدة لذلك النظام عمل عدواني ضد الشعوب . ان أية دولة لا يمكن ان تسي نفسها صديقة لافريقيا متى حافظت مثل الولايات المتحدة على روابط اقتصادية وسياسية وعسكرية مع جنوب افريقيا وأدارت ظهرها لنضال شعب جنوب افريقيا ضد مضطهديه ؛ بل وفي بعض الحالات ادانت ذلك النضال .

هالأم نتساءل ما هي الجريمة التي ارتكبتها الشعوب في جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين وأمريكا الوسطى بحيث اصبحت هدفا لغضب القوة المدمرة للامبريالية وعلائقها ؟ في ناميبيا وجنوب افريقيا وامريكا الوسطى وفي فلسطين المحتلة المغتصبة ، العدو واحد ولهذا فان أوجه التشابه بين هذه المواقف ليست من قبيل المصادفة ، لكنني في الوقت الراهن أود ان أشير فقط الى القرابة الطبيعية بين العنصرية والصهيونية . فلننظر الى بعض معالم هذه القرابة . كلاهما يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وكلاهما رجل بوليس تابع للامبريالية ، وكلاهما يستخدم كقواعد عسكرية وحاميات لأعمال العدوان ضد شعوب ناميبيا وفلسطين والدول المجاورة . وهما يقومان بالتدريب على تكتيكات مكافحة التمرد ، ويقدمان المساعدات العسكرية للمنظم التي يقوم عليها الطغاة والتي تعمل ضد الشعوب . وهما يقومان على الايديولوجية العنصرية ويستغلان دون خجل ثروات وموارد الاقاليم التي يحتلانها على نحو غير شرعي . ويغفل نفس مصدر التأييد ، فانهما يستحدثان اسلحة نووية . ان القوة وراء كليهما هي دائما حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وكلاهما

معزول د وليا ، وكلاهما يزدري قرارات مجلس الامن والجمعية العامة لهذه المنظمة وكلاهما يبطل ويلغي مبادئ ومقاصد ميثاقنا .

ان مشكلة جنوب افريقيا لا يمكن حلها بينما الفصل العنصرى قائم وموجود ، ولا يمكن ان تتمثل مجتمعا عادلا وهذا الشراىم . ان ايجاد جنوب افريقيا غير مجزأة لا يمكن ان تحكم فيها الاقلية العنصرية غير الانسانية ، ويعترف على قدم مساواة بالكرامة والقيمة الانسانية لكل المواطنين هو وحده الذى يمكن ان يوفر الاساس لسلم عادل ودائم فى المنطقة .

ان تصميم الشعب فى جنوب افريقيا على ان يظل موحدا ، واستمرار الروح الثورية والنضالية كما أعرب عنهما فى سويتو ، هما ما يبعث الامل فى صدورنا . ومع ذلك ، يجب ان نعترف اننا جئنا الى هذه الجمعية وفى نفوسنا شك أليم فيما اذا كان يكفي من جانبنا ببساطة ان نشجب وأن ندين الفصل العنصرى . أليس سقوط ذلك النظام البغيض غير العادل هدفا يتطلع اليه العالم بأسره ؟ انى أفكر فى كلمات رئيس الوزراء السابق نورويغو اوردفار نوردي حينما قال :

" ينبغي ان نكون حريصين فى جهودنا لتحقيق تحرير شعب جنوب افريقيا ، ان الفشل هنا يعنى الهزيمة لقضية البشرية " .

هالتأكيد فان الاعلانات والخطب هامة ، يتبين فى التحليل الاخير انها ليست سوى كلمات . ان الموقف وصل الى نقطة من التردى تجعل البديل الوحيد لذلك العمل المنسق . ان التجربة قد اوضحت لنا انه ليس هناك من سبل اخرى للعمل . فمن خلال العمل المشترك وحده يمكن للمجتمع الدولى ان يسهم اسهاما ايجابيا فى السلم والاستقرار والحربة فى الجنوب الافريقى .

ونحن نعترف بالجهود الكبرى التى تقوم بها دول خط المواجهة بصفة خاصة وافريقيا بصفة عامة . ان دول خط المواجهة هذه رغم كل المشكلات والصعوبات ، تقوم بجهود كبيرة من اجل القضاء على الفصل العنصرى .

ان نيكاراغوا تكرر تضامنها الكامل مع شعب جنوب افريقيا والمؤتمر الوطنى الافريقى فى نضالهما من اجل بناء مجتمع ديمقراطى حقيقى . ونحن دائما على استعداد للمساعدة فى هذه المهمة .



السيد القيسي ( العراق ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : مازالست منطقة الجنوب الافريقي مبعث قلق بالغ للعالم اليوم - فجنوب افريقيا بوصفها كيانا يأخذ بنظام الفصل العنصرى تمثل أزمة تشكل تهديدا محتملا جدا للمسلم العالمى والانسانية جمعاء .

ان الافريكان الذين يأخذون بنظام الفصل العنصرى ، ووفقا لما يرون ، هم شعب مختار ، اختاره الله للوفاء بمهمة مقدسة ، وهذا بالنسبة للعالم كله ، ولانسانية ، تطرف خطير . وسابقة ابعاد لمثل هذا الخطر كانت تتمثل في النازية الهتلرية . ان موقف العراق بشأن مسألة الفصل العنصرى معروف ولا حاجة لتكراره . فنحن نؤيد بقوة كفاح الشعوب ضد كل اشكال الاستعمار والتمييز العنصرى ومن اجل اعمال حقوقها المشروعة في الحرية والكرامة والاستقلال التام . ان التضامن مع الشعوب الافريقية في هذا الصدد هو أحد الأسس الرئيسية لسياستنا الخارجية . والتزامنا في هذا الصدد لا ينبع فقط من خبرتنا الوطنية وانما ايضا من وجهة نظرنا الايدىولوجية . ان نظام الفصل العنصرى يحس بأثر التقدم الذى لا سبيل مقاومته للكفاح من اجل التحرر في جنوب افريقيا ، رغم التشجيع والحماية اللتين يتلقاهما من بعض المصالح الغربية . لقد درسنا بعناية تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السوارى في الوثيقة A/38/22 و Add.1 ويود وفد بلادى ان يشيد اشادة خاصة بأعضاء اللجنة الخاصة لما قاموا به من عمل اثناء الفترة التي يغطيها التقرير . ونحن نؤيد تمام التأييد النتائج والتوصيات التي خلصت اليها اللجنة الخاصة والواردة في الفرع الثالث من التقرير . وسنواصل تأييدنا القوى لعمل اللجنة الخاصة للتوصل الى القضاء على جريمة الفصل العنصرى العقيسة \* .

من المستحيل ان أمر في صمت ازاى التقييم المثير للغيظ الذى قدمه مثل اسراييل لتقرير اللجنة الخاصة في بيانه في ١٧ تشرين الثانى / نوفمبر - ففي ذلك الحين ذكر المسئل الصهيونى في بداية كلمته :

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشيخ ( السودان ) .

” . . . . فلاسف الشديد لا يبدو ان العديد من المتكلمين قد تناولوا الموضوع من زاوية أسبابه الحقيقية ، من حيث عواطفه ونتائجه . وفي الواقع فان هذا البند برمته تستغله مرة اخرى ، وبكل وقاحة ، كما جرت العادة ، الوجود الستي تسعى الى تحقيق مصالحها السياسية على حساب الكفاح الحقيقي عند هذا الشكل من أشكال العنصرية . وبالتالي فقد تناست ضحايا التعصب ، واستخفت بالنفور الحقيقي من العنصرية ” . ( A/38/PV.610 ، ص ٧٦ و ٧٧ )

ومضى الممثل الصهيوني ليمف تقرير اللجنة الخاصة بأنه ” آخر التقارير التي صدرت في سلسلة طويلة من التقارير المغرضة ” . وانه : ” شأنه شأن التقارير السابقة ، يؤكد وجود ” تحالف ” بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ( المرجع نفسه ، ص ٧٧ ) ، وفي هذا الصدد فانه قال ان تقرير اللجنة الخاصة يعتمد : ” أساسا على تقارير صحفية وشائعات لا أساس لها ” . ( المرجع نفسه ، ص ٨٢ و ٨٣ )

والآن دعونا ننظر في التقرير الوارد في الوثيقة A/38/22/Add.1 أن التقرير يقدم لنا حقائق وتطورات حديثة لا يمكن تفنيدها من قبل الممثل الصهيوني . والجزء المتعلق بالوقائع من التقرير لا يقدم آراء وأحكام اللجنة الخاصة . وحيثما قدمت هذه الآراء ، فانها كانت آراء اسرائيليين مطلعين . والفقرة ١٥ ، على سبيل المثال ، تعكس كتابات ناعومي خازان وهي زميلة البحوث الأقدم في الجامعة العبرية بالقدس . وهي تشير على وجه التخصيص الى الصلة الاستراتيجية العسكرية بين اسرائيل وجنوب افريقيا والأهم من ذلك فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري الى تعاونهما في مجالي مكافحة التمرد والتدريب المشترك . والفقرة ١٧ تقتبس ما قاله البروفيسور بنيامين بيت — هالاهي من جامعة حيفا عن تدريس السستشارين الاسرائيليين لقوات الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل في ناميبيا . والفقرة ٣٥ تقتبس ما قاله السفير الاسرائيلي في جنوب افريقيا أ . لانكين مرحبا بالتعاون مع جنوب افريقيا ومنتقدا النداءات بمقاطعة جنوب افريقيا . هذه كلها حقائق وآراء لا يمكن

للممثل الصهيوني ولن يمكنه ان ينكرها بوصفها تقارير صحفية لا أساس لها من الصحة وشائعات عارية عن الصحة .

والآن هل يمكنه أن ينكر حقيقة ان الاعضاء العشرة في رابطة المظليين في جنوب افريقيا قد دعوا لحضور المؤتمر الدولي للمظليين المعقود في اسرائيل في آذار/مارس ١٩٨٣ على النحو المشار اليه في الفقرة ١٩ من التقرير ؟ هل يمكنه ان ينكر ان رئيس ما يسمى بولاية سيسكاي المستقلة زار اسرائيل في آذار/مارس ١٩٨٣ كما ورد في الفقرة ٣١ أو أن وزير التعليم والقوى العاملة في بانتوستان بوفوثا تسوانا زار اسرائيل في ايار/مايو ١٩٨٣ أو الاعلان الكبير الذي ظهر في صحافة اسرائيل ويعرض وظائف من بينها وظيفة مدير خدمة لمحطة التليفزيون التي ستبدأ في بوفوثا تسوانا في ١٩٨٦ ؟ كما نعلم من الفقرة ٣٢ ؟

هل يمكنه ان ينكر حقيقة ان الجنرال شلومو غازيت المدير السابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية زار جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٨٣ وأدلى ببيانات عن الاساليب الاسرائيلية المتبعة في محاربة الفلسطينيين ؟ كما يرد في الفقرة ٣٤ من التقرير ؟ وهل يمكنه ان ينكر حقيقة ان بن غوريون برفقة المدير السابق للمخابرات، ومد يرها في الوقت الحاضر، حاييم هرتزوج ، زار جنوب افريقيا في ١٩٦٩ ؟ هل يمكنه ان ينكر زيارة هرتزوج الثانية في ١٩٧٤ لجنوب افريقيا كضيف على الحكومة في جنوب افريقيا ؟ هل يمكنه ان ينكر زيارة المدير السابق لمكتب أمن الدولة لجنوب افريقيا الجنرال فان دن برغ لاسرائيل ؟ هل يمكنه ان ينكر ان هدف هذا التبادل على مستوى عال للزيارات بين رؤساء الأمن والمخابرات في اسرائيل وجنوب افريقيا لا يمكن ان يكون الا التنسيق فيما يتعلق بتدابير مكافحة التمرد والأمن والذي يعني قمع وعقاب السود في جنوب افريقيا والفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ؟

دعونا نضعه تحت الاختيار ودعونا نرى ما اذا كان بوسعنا ان ينكر هذه الحقائق . اما فيما يتعلق بالشكوى من ان المتكلمين هنا لا يتناولون المسألة من حيث اسبابها الحقيقية، وعواملها الكامنة ونتائجها دعونا ندرس هذه لانها هي الاسباب

والعوامل التي أدت الى التعاون والتحالف العنق بين جنوب افريقيا واسرائيل .

ان جنوب افريقيا نظام استعمار استيطاني لا يقوم فقط على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقليم بل ويقوم ايضا على نقل السكان الاصليين الى خارج ذلك الاقليم . وهكذا تفعل اسرائيل الصهيونية . فمن يبقون في الاقليم يتعرضون لوسائل قانونية وسياسية تجعلهم خاضعين دائما للمستعمرين الاستيطانيين ، البيض في جنوب افريقيا ، واليهود في فلسطين .

وفي دراستهما عن آليات التحكم الداخلي في اسرائيل وجنوب افريقيا المعنونة " آليات  
انظمة الاستعمار الاستيطاني " الذي نشرته المنظمة الدولية المعنية بالقضاء على جميع  
اشكال التمييز العنصري يلاحظ كريستوفر منصور وريتشارد ب . ستيفن ان :

" هناك عددا من اوجه التماثل العقائدية ، والتاريخية والسياسية والاقتصادية  
تلاحظ في انشاء واستمرار كل من اسرائيل وجنوب افريقيا . فبدء من استخدام  
الاساطير الدينية والتاريخية في تبرير انشاء كلا الدولتين اصلا ، فان كلا من  
الافريكانر في جنوب افريقيا ، والصهاينة في فلسطين التي اصبحت اسرائيل ، كان  
من المقضي به ان يتجهوا الى اقامة هياكل قانونية تستهدف التمييز ضد السكان  
الاصليين وفرض سيطرة المستوطنين الى الابد " .

ولهذا فان الافريكانر والصهاينة يشعرون بالحاجة الى التحلل من جذورهم الامبريالية  
الاستعمارية ، وذلك هو ما يقومون به فعلا . وهم لا ينكرون تلك الاصول فحسب ، بل  
يؤكدون ايضا انهم قد خاضوا النضال ضد الامبريالية ، التي كانت تطبق عليهم ، وتكشف  
الدراسة بحق ان :

" الافريكانر والصهاينة يدعمون مزاعمهم للتوطن والتحكم في الارض التي يسيطر  
عليها كل منهم عن طريق ما يمكن تسميته بخلط تاريخي ديني . ويزعم كل انه  
" شعب مختار " من الله الامر الذي يبرر تفوقه وانفصاله بالضرورة عن هوأدنى منه  
من الذين يحيطون به . وهم الى جانب ذلك يحاولون ، ابقاء ذلك الانفصال  
على الدوام عن طريق تحريم الزواج المختلط في جنوب افريقيا ، وعن طريق فرض  
قيود قانونية في اسرائيل تمنع بقوة الزواج بين اليهود وغير اليهود . وعند ما يحدث  
مثل هذا الزواج ، فان العنصر اليهودي لا بد ان يسود ، وشمة حجة اخرى يقدمها  
الافريكانر والصهاينة وهي ان الارض التي استوطنوها كانت فير آهلة بالسكان عند  
قدمهم اليها . وهكذا يزعم المؤرخون من الافريكانر كذبا بأن السود والمهم  
وصلوا في نفس الوقت معا يتجاهلون وجود السكان الخوسيان . وقد أصر وزير الخارجية

ر . ف . بوتاطام مجلس الأمن في عام ١٩٧٤ ان البيض والسود التقوا فيط كان في ذلك الحين جزء غير مأهول تقريبا من القارة . ولهذا يزعم الافريكانر انهم لم يسلبوا السود ممتلكاتهم نظرا لعدم وجود سود يعيشون هناك في ذلك الوقت . " وموقف الصهاينة في هذا الصدد اكثر تطرفا من حيث انهم ينكرون وجود سكان اصليين " في ارضهم " ارض صهيون . وقد اكدت جولدا مائير ، بوصفها رئيسة لوزراء اسرائيل هذا الموقف الصهيوني والعقلية الصهيونية عندما قررت " ان الامر ليس كما لو انه كان هناك شعب فلسطين وجئنا نحن فطردها و سلبنا منه وطنه . فهذا الشعب لم يوجد ابدا . "

في الكتاب المعنون " وايزمان وسمطس : دراسة عن التعاون بين الصهيونية وجنوب افريقيا " يتتبع المؤلف ريتشارد ب . ستيفنسن كيف ان سمطس ووايزمان اعترفا فورا بما بينهما من تامل واشتراك في المصالح ووضع اساس العلاقة بين جنوب افريقيا - واسرائيل . ويوضح منصور وستيفنز ايضا ان تحديد مركز الفرد امر بالغ الاهمية في مجتمع جنوب افريقيا والمجتمع الاسرائيلي . فان تكون ابيض في جنوب افريقيا ، او يهوديا في اسرائيل ، مسألة تختلف تام الاختلاف من الناحية الاجتماعية والسياسية عن ان يكون المرء اسود او ملونا او غير يهودي . وان تكون عضوا بالمجموعة الاولى ، فهذا يعني ان لك مزيدا من الحقوق السياسية ، وامكانيات تحقيق مزايا اقتصادية تحرم منها المجموعات الاخرى ، والأهم من ذلك ، ان تعرف ان الحكومة والشرطة والمحاكم والنظام تعمل كلها من اجل تحقيق مصلحتك ولا تعمل ضدك . ويحرم من ذلك كله السكان السود الاصليون والشعوب العربية . انهم يدفعون الى الشعور بأنهم غرباء في ارضهم ، ارض اسلافهم طوال الاجيال السابقة . وما على المرء الا ان ينظر في قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ في جنوب افريقيا ، وقانون العودة ، وقانون الجنسية لعام ١٩٥٢ في اسرائيل لكي يدرك مدى التمييز العنصري الذي يطرس ضد غير البيض في جنوب افريقيا وغير اليهود في اسرائيل . وبدلا من تناول هذه الاسباب الحقيقية والعوامل الهامة وما يترتب عليها ، ظن المتحدث باسم الصهيونية ان من المناسب ان التجار العرب قد سيطروا على تجارة الرقيق

في افريقيا . ثم تحدث عن بعض الافعال التي زعم ان "التجار العرب" قد ارتكبوها في غانا ابان كفاح ذلك البلد من اجل التحرير . وهو بهذه الاشارات ، لا يحمل الحكومات العربية مسؤولية تصرفات فردية لبعض التجار فحسب ، وانما يثير علنا دعاية عنصرية مناهضة للعرب . وفي ذات الوقت ، تغاضى ممثل الصهيونية عن ان اشبع فصول الاسترقاق في التاريخ عانى منها الافارقة السود على يد اقرب صديق وحليف للصهيونية الآن . ومط يبعث على مزيد من الدهشة ان نجد ان الشخص الذي يظهر اهتمامه بالسود في جنوب افريقيا بمثل هذا الوضوح ، لا يجد ما يقوله عن مجاهرة جنوب افريقيا بالعنصرية واستمرار اغتصابها للفالبية السوداء . وعلى حين يدعي ان : "ان سمعة دولة عضو في الامم المتحدة امر لا يستهان به" ( A/38/PV.61 ، ص ٦ ) ، فان ممثل الصهيونية يكيل كل افتراءات ممكنة لا للدول العربية فحسب ، وانما لكل اعضا اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، وبلدان اوربا الشرقية ايضا . ويتصور ممثل الصهيونية ان اسرائيل ديمقراطية وتشجعه على ذلك الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الاخرى . وجنوب افريقيا ايضا تعتقد بأنها ديمقراطية ، ديمقراطية للبيض ، كما ان اسرائيل ديمقراطية لليهود . ويسميتها فان ديرغ في كتابه : جنوب افريقيا : دراسة للصراع ، "ديمقراطية الجنس الاسي" وهي ازواجية سياسية ذات ديمقراطية برلمانية للمستعمرين الاستيطانيين ونظام استعماري لسكان البلد الاصليين . وفي دراسة اخرى له بعنوان "العنصر والعنصرية" نشرت في ١٩٦٧ ، يُعرّف فان ديرغ تلك الديمقراطية ، بأنها "نظام برلماني تقتصر فيه ممارسة السلطة وحقوق التصويت على "المجموعة المسيطرة من حيث الواقع ، ومن الناحية القانونية في كثير من الاحيان" .

اما بالنسبة لاعمال اسرائيل في افريقيا ، فعلى حين تكلم ممثل الصهيونية على تصرف التجار العرب في غانا ، فان العالم بصفة عامة والافريقيين بصفة خاصة لم ينسوا بمد تعاون اسرائيل مع البرتغال في محاولتها الابقاء على سيطرتها الاستعمارية على غينيا - بيساو وموزامبيق وانغولا . وقد اوضح زعيم غينيا - بيساو والراحل اميلكار كابرال تدريب

اسرائيل وتسليحها للقوات البرتغالية التي كانت تخوض الحرب الاستعمارية ضد الشعوب الافريقية . وذكر ايضا ان اسرائيل تدرب العناصر الفينية المناوئة للثورة في غينيا - بيساو من اجل التغلغل في صفوف الثوار . وبعد سقوط الحكم البرتغالي في موزامبيق وانغولا في عام ١٩٧٦ ، اجتمع فورستر بوزير الدفاع ايجال آلون وهنري كسينجر في بافاريا لبحث الوضع الجديد وتوازن القوى في افريقيا الجنوبية . وربما توجد اشارة الى هذه الحقائق في البحث الذي قدم الى المؤتمر المعني بالاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والسياسات في افريقيا الجنوبية والذي عقد في الدانمرك في ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، وهو بعنوان " جنوب افريقيا واسرائيل : علاقة خاصة " .



وفي هذا الصدد ، ينبغي للمرء الا ينسى التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.115/L.602 بشأن تطوير القدرة النووية لجنوب افريقيا ولا سيما الفقرة ( ج ) من الفرع ( ١ ) بشأن التعاون بين اسرائيل و جنوب افريقيا .  
ومن المناسب أن اختتم كلمتي بفقرة من المجلة الرسمية " لمجلس المندوبين اليهود " في جنوب افريقيا المدعوة " شؤون يهودية " بعددها الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ :

" ان القول بان بين اسرائيل و جنوب افريقيا ترابط اساسي للمصالح المشتركة في الشرق الاوسط . والى الجنوب من ذلك ينطوى على قدر من الحقيقة ، وليس هناك سرّ او اثم في ذلك ، فالعلاقات القوية بين البلدين ، التي ازدادت توثقا منذ حرب ١٩٦٧ ، علاقات لا يمكن فصلها عن الموقع الجغرافي والاستراتيجي للبلدين أو عن موقعهما المناوئ للشيوعية أو عن كل حقائق وجودهما الوطني . . . . وخلاصة القول ، فان مصيثر البلدين . . . مرتبط على نحو ينطوى على مغزى اكبر كثيرا مما قد يتصوره اى من القائمين بالدعاية المعادية . "

السيد لوهيا ( بابوا غينيا الجديدة ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) :

مرة اخرى تنظر هذه الجمعية في البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى اللى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وفي هذا الصدد فان حكومة بلدى تلاحظ أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا ما زال يقمع أغلبية الشعب في ذلك البلد ويستغلها .  
وبوصفنا بلدا وشعبا يتمتع بالحرية والسلم والوثام في ظل تباين ما يزيد على ٧٠٠ من اللغات والجماعات العرقية المختلفة ، فان شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة يساورهما القلق ، بل وعليهما أن يدينا سياسات وممارسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ومن الواضح ان حكومة جنوب افريقيا تضع الاغلبية المقهورة في منزلة أدنى وترى أن عليها أن تعيش في ظل رفاهية أقل وأن تحرم من الشراء والحقوق والامتيازات التي لم يحصل عليها من يتمتعون بها الا بفضل العمل الشاق لهؤلاء المقهورين الكادحين من سكان جنوب افريقيا .

ان الغيتوفي سويتويعد امتهاناً لكرامة الانسان واتهاماً يدين السياسات المهينة والمذلة والالانسانية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ويوشك الاخفاق المتواصل في معالجة هذه الجريمة النكراء ضد الانسانية على نحو فعال ان يأتي بنتيجته الرهيبة على السكان البيض وغير البيض في جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد ان العنصرية جنبا الى جنب ، مع سباق التسليح ، يعهدان من أخطر الامور التي تهدد السلم والاستقرار في العالم اليوم . وكما قال رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة ، السيد الموقر مايكل سومارى ، في بيانه امام هذه الجمعية في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ :

" ان العنصرية والفصل العنصرى بطبيعتهما تتنافيان مع أى مفهوم لنظام دولي ثابت . فهما يمثلان انتهاكا للمبادئ التي تقوم عليها مجتمعات مثل مجتمعنا . ان ممارسي العنصرية لا يستحقون الادانة فحسب ، بل العزل . ويستحق مناهضوا العنصرية منا الدعم القوى المستمر " ( A/38/

PV.31 ، ص ١٧ )

ان بابوا غينيا الجديدة تلاحظ ايضا أنه بالرغم من النداءات العديدة ما زالت حكومة جنوب افريقيا مصممة على اغفال الاغلبية المقهورة ومنعها من السعي للحصول على حرياتها وتحقيقها وهو ما يمثل حقا لكل انسان .

ويساور وفدى القلق ازاء الموقف المتناقض الذى تتخذه الدول الاعضاء في الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ، فمن جهة ، فان بعض الدول ، سواء كانت دولا متقدمة أو دولا نامية ، تؤيد الرأي القائل بان الفصل العنصرى هو نظام بربرى ليس

له مكان في هذا العالم ، وبالرغم من ذلك تقدم تلك الدول ذاتها تأييدها الكبير لحكومة جنوب افريقيا من خلال العلاقات النشطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

وإذا كان المجتمع الدولي يعارض الفصل العنصرى حقا ، فعليه ان يتخذ الخطوات الايجابية التي تهدف الى فرض اقصى الضغوط الممكنة على حكومة جنوب افريقيا لازالة الفصل العنصرى ، اننا نرى ان تنفيذ الحظر التجارى وغيره من السياسات بطريقة فعّالة سوف يجبر جنوب افريقيا على الرضوخ وانتهاج موقف اكثر انسانية تجاه شعبها الأسود ، وبابوا غينيا الجديدة ، من جانبها . قد قطعت جميع العلاقات مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ومن ثم ، فليس لدينا اية علاقات تجارية او رياضية مع ذلك البلد .

ان حكومتى مقتنعة بأنه اذا كان هناك شعور حقيقي بالقيم الاخلاقية بين الدول الاعضاء لهذه الهيئة فرادى ، فالمفروض أن يصبح بالوسع جعل الحكومات تفكر بطريقة مختلفة بشأن الممارسات اللاانسانية للفصل العنصرى التي يواصل النظام العنصرى في بريتوريا ارتكابها . الا انه مما يبعث على الارتياح على أية حال أن المجتمع الدولي يعتبر الفصل العنصرى ابعث جريمة ترتكب في حق الانسانية . وتتطلع بابوا غينيا الجديدة الى اليوم الذى يزال فيه الفصل العنصرى من على وجه الارض .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣